

التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية بالمقابلة بالتدرج في التشريع

بقلم: أ.د. علي عبد الجبار السمروري (*)

إن الحمد لله، و الصلاة والسلام على رسوله وآله ومن وآله.

معنى التدرج

يقال: (درَج) الصبي دروجاً من باب قعد: مشى قليلاً في أول ما يمشى، ودرَجته إلى الأمر تدرجاً فتدرَج، واستدرجته: أخذته قليلاً قليلاً^(١).

وفي المعجم الوسيط الذي قام بإخراجه مجمع اللغة العربية بمصر^(٢) (درَج) درجاً. ودروجاً، ودرجاناً: مشى مشية الصاعد في الدرج. ودرج: دب، ودرج الصبي: أخذ في الحركة ومشى قليلاً أول ما يمشى. و'درَجَه' جعله درجات. ودرَج فلاناً إلى الشيء: عَوَّده إياه. ودرَج العليل: أطعمه شيئاً قليلاً إذا نقه حتى إلى غاية أكله الذي كان قبل العلة.

و(تدرَج): مطاوع درَجَه، وتدرج إليه: تقدم شيئاً فشيئاً. وتدرج فيه: تصعد درجة درجة.

ومن هذا العرض اللغوي لبيان معنى التدرج نرى أن التدرج صعود من أدنى إلى أعلى، فيه رفق، وفيه تقدير لحالة الصاعد ابتغاء وصوله إلى الكمال المنشود له في هينة ويسر دون اعتساف، قد يعود عليه بالضر، ويحول بينه وبين بلوغه منتهى الكمال المقدر له.

وهذا المعنى نجده واضحاً جلياً في خطة التشريع التي سار عليها كتاب الله وسنة نبيه (فنحن إذا تأملنا كيف شرع الله الأحكام نجد أنها لم تكن هي البداية إنما كانت نقطة البداية هي إيجاد الفرد المسلم (المكلف) بغرس العقيدة الصحيحة فيه، وقد ظل القرآن الكريم ينزل في مكة طوال ثلاثة عشر عاماً ولا حديث له إلا العقيدة والأخلاق

(*) رئيس قسم مناهج الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة صنعاء، ويعمل حالياً بقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في كلية التربية بشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.

(١) الفيومي: المصباح المنير. (بيروت: مكتبة لبنان). ص ٢٣.

(٢) قطر: مطابع قطر الوطنية، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر. ج ١. ص ٢٧٧.

الإسلامية المطلوب التحلى بها والأخلاق الجاهلية المطلوب التخلي عنها، وما جاء من أحكام فى المرحلة المكية إنما جاء على نحو مجمل وفى قضايا كلية^(١).

ولقد كان هذا المسلك القرآنى غاية فى الحكمة، فالأحكام الإسلامية تشمل حياة المسلم كلها، فما لم يكن ثمة قلب مستسلم راض منشرح الصدر لها، متحل بالأمانة والصدق، بعيد عن الخيانة والكذب فإنها لن تطبق كاملة أو ستطبق تطبيقاً مشوهاً يفقد أثارها، ويحول دون تحقيق غايتها.

وبعد استقرار العقيدة فى النفوس وتحلى تلك النفوس بالأخلاق الإسلامية وتخليها عن الأخلاق الجاهلية، جاءت المرحلة التالية: المرحلة المدنية مرحلة بناء المجتمع المسلم بعد إيجاد الفرد المسلم، ذلك المجتمع الذى ارتضى الله إلهاً ورباً، وأعلن خضوعه واستسلامه ورضاه بكل ما يأمر الله ورسوله، أو ينهى عنه الله ورسوله، والذى ترأسه دولة تخضع لشرع الله وتحرس أوامره، ومع ذلك التهيؤ النفسى، والإعلان بالرضا والقبول لكل ما يأتى من عند الله ورسوله، وقيام دولة حارسة للشرع فإن الأحكام لم تنزل دفعة واحدة، إنما نزلت شيئاً فشيئاً على نحو يتلاءم مع قدرة المخاطبين بها المكلفين بالتزامها، وهذا هو التدرج العام فى التشريع، ومع هذا التدرج العام فى تشريع جملة الأحكام كان هناك تدرج آخر فى تشريع الحكم الواحد، فالخمر حرمت على مراحل متعددة، وكذا الربا^(٢).

هذا التدرج فى التشريع الذى هو محل اتفاق بين علماء الأمة يشير قضية جديدة بالدرس والتمحيص هى: هل ثمة تدرج فى التطبيق كما كان ثمة تدرج فى التشريع؟ ولنوضح هذه القضية بمثال: لقد مر تشريع الجهاد بمراحل شتى، وكانت المرحلة الأولى مرحلة الجهاد بالدعوة، وهو الجهاد الكبير كما سماه الله فى قوله مخاطباً نبيه

(١) انظر: عمر الأشقر: تاريخ الفقه الإسلامى. (الكويت: مكتبة الفلاح، ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م). ص ٤١.

(٢) انظر: التدرج فى التشريع للباحث. نشر فى مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - جامعة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثانى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

﴿فَلَا تَطْعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]. قال ابن القيم (١) -
 رحمة الله - "وجاهدكم به أى بالقران جهاداً كبيراً فهذه سورة مكية والجهاد فيها هو
 التبليغ وجهاد الحجة (٢)". ومع هذا الجهاد الدعوى، أمر الله المسلمين بكف الأيدي فى
 قوله تعالى: ﴿كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٧٧]. ثم عندما قامت دار الإسلام
 أذن لهم بالقتال ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾
 [الحج: ٣٩]. ثم أمرهم بالقتال لمن بدأهم بالقتال ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ
 يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، ثم أمرهم بالقتال
 لجميع المشركين ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]،
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ
 صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. فهل الطور الأخير من أطوار الجهاد هو وحده المخاطب به
 المكلف بحيث لا تبرأ ذمته إلا بالقيام به أم أن الحكم الذى يلزمه قد يكون ما جاء فى
 الطور الأول من أطوار الجهاد أو الثانى، بحسب المتغيرات فى قدرة المكلف وفيما يحيط
 به من ظروف وملابسات؟

هذا أمر وهناك أمر آخر هو: هل المسلم مكلف منذ أن يشهد شهادة الحق (لا إله إلا
 الله) بأداء كل ما شرع الله من أحكام فى شتى مجالات الحياة سواء منها الفردية أو
 الاجتماعية، أم أن بإمكانه أن يتدرج فى الالتزام فيؤدى بعضاً من تلك التكاليف ويؤجل
 بعضاً وما هى الضوابط إن جاز ذلك؟

(١) هو محمد بن أبى بكر ابن أيوب الزرعى الدمشقى أبو عبد الله شمس الدين، من أركان الإصلاح الإسلامى
 وأحد كبار العلماء، تتلمذ على يد الإمام ابن تيمية، وانتصر له وسجن معه فى قلعة دمشق، وكان حسن الخلق
 محبوباً. ألف تصانيف كثيرة منها: "إعلام الموقعين" و"الطرق الحكيمية فى السياسة الشرعية" و"زاد المعاد فى
 هدى حير العباد" و"طريق الهجرتين" وغيرها كثير. = (ت ٧٥١هـ). انظر الزركلى، الأعلام، (بيروت: دار
 العلم للملايين، ط الخامسة، ١٩٨٠م). ج ٦. ص ٥٦.

(٢) زاد المعاد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط العاشرة ١٤٠٥هـ/
 ١٩٨٥م) ج ٣. ص ٧١.

والذى أثار القضية هو الواقع، فبعد قرون من انحراف الأمة عن الإسلام وبعد أن دفعت ضريبة العصيان لمولايها وسيدها رب العالمين، بعد أن دفعتها ذلاً وهواناً وصغاراً و ضعفاً وتبعية، بل وانسلاخاً عن دين الله وتردياً فى أودية الأهواء والضلالات، بعد ذلك كله عادت طائفة من هذه الأمة إلى رشدها فتمسكت بحبل النجاة حبل الله ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

لكنها وهى متمسكة بالعروة الوثقى نظرت فوجدت أحكاماً كثيرة ليس فى مكتبتها تطبيقها إما لعجزها عن تطبيقها وإما لتفويتها - إن هى طبقتها - مصالح أعظم من تلك التى تحققها لفقدان المناخ الملائم لتطبيقها. هذا الواقع أثار قضية التدرج فى التطبيق وهى قضية تحتاج إلى فقه.

وقضية التدرج فى تطبيق الشريعة كثيراً ما يستغلها من فى قلوبهم زيغ ليعطوا الواقع المتمرد على شرع الله الشرعية، فيقولون: نحن لا نقدر على تطبيق الشريعة دفعة واحدة بل لا بد من التدرج ومقاتلتهم هذا يصدق عليها ما قاله أمير المؤمنين على: " كلمة حق أريد بها باطل" ^(١) ولو صدقوا لظهر ذلك فى واقعهم: التزاماً بما يطبقون من تكاليف الشريعة وعملاً دءوباً على تهيئة المناخ المحيط لتنفيذ أحكام الله.

والباحث - كما سيظهر عند حديثه عن شروط إعمال التدرج فى تطبيق الشريعة - إنما يصدر عن الخضوع التام والاستسلام المطلق لحكم الله. فلا يقدم بين يدي الله ورسوله عامداً، ولا يتخذ من التدرج حيلة للتخلص من الخضوع لشرع الله الذى هو دليل صدق الإسلام وسبب فلاح البشرية.

وسأوضح - إن شاء الله - فى هذا البحث النقاط الآتية:

(١) قالها الإمام على بن أبى طالب (عندما قال الخوارج: " لا حكم إلا لله " معترضين على قبوله التحكيم. انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى. تاريخ الطبرى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (القاهرة: دار المعارف، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ٥. ص ٧٢-٧٣.

- * ركائز القول بالتدرج في تطبيق الشريعة.
- * مناط التدرج في تطبيق الشريعة وصوره.
- * شروط إعمال التدرج في تطبيق الشريعة.

ركائز القول بالتدرج في التطبيق

هناك عدد من الركائز أو الأسانيد الفقهية للقول بالتدرج في التطبيق يمكن إجمالها

فيما يأتي :-

أولاً : التدرج في التشريع.

ثانياً : النساء.

ثالثاً : مراعاة مقصد الشارع في الحكم.

رابعاً : القواعد الفقهية. مثل :

أ- لا واجب في الشريعة مع عجز ولا حرام مع ضرورة.

ب- تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحادثة والشخص.

ج- القواعد الحاكمة عند تعارض الحسنات والسيئات مثل :

— إذا تعارض واجبان قدم الأوجب.

— إذا اجتمعتا مفسدتان ولم يمكن تركهما معاً ارتكبت الأخف.

د- قاعدة رفع الحرج.

أولاً : التدرج في الشريعة

سبقت الإشارة في هذا البحث إلى مجيء التشريعات الربانية متدرجة، سواء من حيث الكم، فلم تنزل تلك التشريعات دفعة واحدة ، أم من حيث الكيف على مستوى الفعل الواحد الذي أخذ أحكاماً متعددة انتهت إلى الحكم النهائي. هذا التدرج في التشريع اتخذته القائلون بالتدرج في تطبيق الشريعة سنداً لهم فيما ذهبوا إليه. يقول

الأمام ابن تيمية^(١) - رحمه الله -: "العالم تارة يأمر، وتارة ينه، وتارة يبيح، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة، كالأمر بالصالح الخالص أو الراجع، أو النهي عن الفساد الخالص أو الراجع، وعند التعارض يرجح الراجع - كما تقدم - بحسب الإمكان، فأما إذا كان المأمور والمنهى لا يتقيد بالممكن: إما لجهله، وإما لظلمه، ولا يمكن إزالة جهله وظلمه، فربما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونهيه، كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء، حتى علا الإسلام وظهر.

فالعالم في البيان والبلاغ كذلك؛ قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن، كما أخر الله سبحانه وتعالى إنزال آيات وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ تسليمها إلى بيانها^(٢).

فالإمام ابن تيمية - رحمه الله - يتخذ من سكوت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظهر يتخذ من ذلك التدرج سنداً لفتواه بجواز سكوت العالم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند عدم إزالة جهل وظلم المأمور بالمعروف والمنهى عن المنكر.

إن التدرج في التشريع كان منهج لإحداث الانقلاب الآمن في الحياة وإنقاذ الناس من حمأة الضلال التي ساخت فيها أقدامهم.

يقول الدكتور عبد المجيد النجار: "وإذا كان هذا التدرج في إنجاز الأحكام رافق نزول الدين ابتداءً لتحويل الجاهلية الجاهلاء إلى اهتداء مبين، فإن فيه تعليماً للمسلمين

(١) هو أحمد بن عبد الحلیم الحرانی الدمشقی الحنبلی اشتهر بلقب شيخ الإسلام، وهو المرجع في بيان عقيدة السلف، وله باع واسع في الأصول والفروع، من أشهر كتبه: 'منهاج السنة' و'السياسة الشرعية' و'فتاواه'. انظر: ابن رجب الحنبلي. الذيل على طبقات الحنابلة. (القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٢م). ج ٢. ص ٣٨٧-٤٠٧. والأعلام. ج ١. ص ١٤٤.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. (الرباط - المغرب: مكتبة المعارف، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ٢٠، ص ٥٨-٥٩.

ليقتبسوا منه فقهاً في الإنجاز، كلما وجدوا أنفسهم في وضع فيه شبه وإن لم يكن قريباً من ذلك الوضع الذي نزل فيه الدين، من حيث يتوجب عليهم مغادرة وضع باطل، إلى وضع صحيح، يهتدى بأحكام الشريعة، ففي ذلك الفقه صلاح دائم في تسهيل النقلة من الضلال إلى الهدى، وفي التثبيت على الهدى بعد النقلة إليه، وهو غرض دائم من أغراض الدين، فالفقه الموصل إليه دائم مثله^(١).

ثانياً النسء

جاء في معجم الوسيط: نسا الشيء أو الأمر: أخره..... والنساء: التأخير^(٢). قال الله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. قرأ ابن كثير^(٣) وأبو عمر^(٤) بالهمز وفتح النون والسين (نساءها) من النسء، وهو: التأخير^(٥).

وقد فرق العلماء بين النسخ الذي هو: "رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ"^(٦)

(١) في فقه التدين فهماً و تنزيلاً. الكتاب الثالث والعشرون من سلسلة كتاب الأمة التي تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر. (الدوحة - قطر: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، ط الأولى جمادى الآخر ١٤١٠هـ). ج ٢. ص ١٣١.

(٢) ج ٢. ص ٩١٦.

(٣) هو: عبد الله بن كثير بن عمر المكي، ولد بمكة وتوفي بها، تلقى القراءة عن نفر تلقوها من صحابة رسول الله ﷺ، فقراءته متواترة ومتصلة بالسند برسول الله ﷺ (ت ١٢٠هـ). انظر: شعبان محمد إسماعيل. القراءات أحكامها ومصادرها. (جدة: دار الأصفهاني للطباعة، من مطبوعات رابطة العالم الإسلامي سلسلة دعوة الحق. الكتاب التاسع عشر، شوال ١٤٠٢هـ). ص ٦٩.

(٤) هو ريان بن العلاء البصري وقيل اسمه " يحيى "، كان إمام البصرة ومقرؤها، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ثم توجه مع أبيه إلى مكة المكرمة والمدينة، تلقى القراءة على نفر تلقوها من صحابة رسول الله ﷺ (ت ١٥٤هـ). انظر: المصدر السابق. ص ٧٠-٧١.

(٥) انظر: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ).

كتاب الإقناع في القراءات السبع. حققه: د/ عبد المجيد قطامش. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٣هـ). ج ٢. ص ٦٠١.

(٦) محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار. (ت ٩١٢هـ). شرح الكوكب المنير. تحقيق: د/ محمد الزحيلي و د/ نزيه حماد. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1402 هـ/ ١٩٨٢م). ج ٣. ص ٥٢٦.

وبين النسء الذى هو: "رفع الحكم الشرعى بخطاب شرعى لزوال علته"^(١)، بأن النسخ رفع الحكم بحيث لا يجوز امتثاله أبداً، أما النسء فالحكم يتبع العلة، فإذا وجدت العلة امتثل الحكم، فإن زالت العلة انتقل إلى الحكم الآخر.

وقد وضع الإمام الزركشى^(٢) النسء بالمشال الآتى حيث قال: "ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...﴾"^(٣) الآية، كان ذلك فى ابتداء الأمر، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمقاومة عليه، ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبى ﷺ فى قوله: "بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ"^(٤) عاد الحكم، وقال: "فإذا رأيت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وإعجاب كل ذى رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك"^(٥) هو - سبحانه وتعالى - حكيم أنزل على نبيه حين ضعفه ما يليق بتلك الحال رافة بمن تبعه ورحمة، إذ لو وجب لأورث حرجاً ومشقة؛ فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره، أنزل عليه من الخطاب ما يكافئ تلك الحالة من

(١) د. موسى شاهين لاشين. اللآلى الحسنان فى علوم القرآن. (القاهرة: مطبعة دار التأليف، بدون طبعة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م). ص ٢٠٤.

(٢) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى، من فقهاء الشافعية، تركى الأصل، اشتهر بكتابه: "البرهان فى علوم القرآن" وله "البحر المحبب فى أصول الفقه، و"المنثور" فى القواعد الفقهية. (ت ٧٩٤هـ). انظر: الشيخ عبد الله مصطفى المراغى. الفتح المبين فى طبقات الأصوليين. (القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م). ج ٢. ص ٢٠٩.

(٣) سورة المائدة. الآية ١٠٥. والآية بتمامها: "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون".

(٤) رواه مسلم فى كتاب الإيمان. باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وأنه يارز بين المسجدين. انظر: صحيح مسلم شرح النووى (بيروت: دار الفكر، بدون طبعة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م). ج ٢. ص ١٧٥-١٧٦.

(٥) أخرجه أبو داود فى ستة، كتاب الملاحم. باب الأمر والنهى. وبقية الحديث: "ودع عنك العوام فإن من ورائكم أيام، الصبر فيها مثل القبض على الجمر، للعامل منهم مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله وزادنى غيره -أى غير الراوى المذكور فى إسناده الحديث- قال: يا رسول الله: أجر خمسين منهم. قال: أجر خمسين منهم. انظر: سنن أبى داود. تحقيق: محىى الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة السعادة، ط الثانية ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م). ج ٤. ص ١٧٤. وأخرجه الترمذى فى ستة. كتاب تفسير القرآن. باب ومن سورة المائدة. وقال عنه: هذا الحديث حسن غريب. انظر: سنن الترمذى مع شرحها عارضة الأحوذى للإمام ابن العرمى. (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ط الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م). ج ١١. ص ١٨١-١٨٢.

مطالبة الكفار بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب، ويعود هذان الحكمان - أعنى المسألة عند الضعف والمسايفة^(١) عند القوة - يعود سببهما، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة، بل كل منهما يجب امتثاله في وقته^(٢).

وإليك مثلاً آخر من السنة أوردته الإمام الشافعي^(٣) - رحمه الله - قال: "أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث" قال عبد الله بن أبي بكر: "فذكرت ذلك لعُمرة" فقالت: "صدق"، سمعت عائشة تقول: "دَفَّ^(٤) ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان النبي ﷺ، فقال النبي: ادخروا الثلاث وتصدقوا بما بقي، فقالت: فلما كان بعد ذلك قيل: يا رسول الله لقد كان الناس يتفجعون بضحاياهم يجملون منها الودك^(٥) ويتخذون الأسقية. فقال رسول الله ﷺ: "إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفعت حضرة الأضحى فكلوا و تصدقوا و ادخروا"^(٦).

(١) المسايفة: استعمال السيف. أى القوة في تغيير المنكر.

(٢) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى. البرهان في علوم القرآن. (بيروت: دار الفكر، ط الثالثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م). ج ٢. ص ٤٢-٤٣.

(٣) هو: محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، صاحب "الرسالة" في أصول الفقه و كتاب "الأم" في الفقه. قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "كان كالشمس للدنيا، وكالعايفة للناس فهل لأحد من هذين غنى"، (ت ٢٠٤ هـ). انظر: أبو نعيم الأصفهاني. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. (القاهرة مكتبة الخافجي ومطبعة السعادة، بدون طبعة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م). ج ٩. ص ٦٣-٦٦.

(٤) دَفَّ: بالذال المهملة المفتوحة وتشديد الفاء أى أتوا. والدافة: الرقة يسرون سيراً ليس بالشديد. انظر: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي. أعلام الحديث في شرح صحيح البخارى. (مكة المكرمة: مطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، من منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى، مركز إحياء التراث الإسلامى، ط الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م). ج ٤ ص ٢٢٩٧.

(٥) يجملون منها الودك. الودك: دسم اللحم و دهنه. ومعنى يجملون: يذيون ويستخرجون. انظر: المصدر السابق. ج ٢. ص ١١٠.

(٦) الحديث رواه مسلم. كتاب الأضاحى. باب النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث و نسخه. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٣. ص ١٣٠-١٣١. ورواه أحمد في مسنده عن عائشة -رضى الله عنها- انظر: الفتح الربانى بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى. للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا. (القاهرة: دار الشهاب، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ١٣. ص ١٠١-١٠٢.

قال الشافعي - رحمه الله -: " فالرخصة بعدها في الإمساك والأكل والصدقة من لحوم الضحايا إنما هي لواحد من معنيين: لاختلاف الحالين: فإذا دفت الدافة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، وإذا لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة. ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً في كل حال فيمسك الإنسان من صحته ما شاء، ويتصدق بما شاء^(١) و أرى أن الاحتمال الأول هو الأصوب. إذ أن قول الرسول ﷺ: " إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت حضرة الأضحى " مشعر أيما إشعار بعلة النهي عن الادخار فإذا ما زالت العلة أخذنا بقوله ﷺ: " فكلوا و تصدقوا و ادخروا " وإذا ما عادت العلة فوجدت في الناس حاجة عملنا بالنهي الأول عن الادخار، وهكذا يقال في نظير هذا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معللاً عدم قتل النبي ﷺ المنافقين الذين ظهر منهم من الكفر ما يوجب قتلهم قال: " فإن قيل: فلما لم يقتلهم النبي ﷺ مع علمه بنفاق بعضهم وقبل علانيتهم؟ قلنا: إنما ذلك لوجهين: - أحدهما إن عامتهم لم يكن ما يتكلمون به من الكفر مما يثبت عليهم بالبينة.

الوجه الثاني: أنه عليه الصلاة والسلام كان يخاف أن يتولد من قتلهم من الفساد أكثر مما في استبقائهم وقد بين ذلك حينما قال: " لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه^(٢). و الذي يبين حقيقة الجواب الثاني أن النبي ﷺ لما كان بمكة مستضعفاً هو وأصحابه عاجزين عن الجهاد أمرهم الله بكف أيديهم والصبر على أذى المشركين، فلما هاجروا إلى المدينة وصار لهم دار عز ومنعة أمرهم بالجهاد وبالكف عن سألهم وكف يده عنهم، لأنه لو أمرهم إذ ذاك بإقامة الحدود على كل منافق لنفر عن الإسلام أكثر العرب إذ رأوا أن بعض من يدخل فيه يقتل، وفي مثل هذه الحالة نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) الرسالة. تحقيق: الشيخ أحمد شاكر. (بدون بيانات عن مكان النشر أو الطبعة أو تاريخ الطبع). ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) صحيح البخاري. كتاب التفسير. في تفسير سورة المنافقين. باب قوله تعالى: " سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم القاسقين ". انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني. (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ٨، ص ٦٤٨.

تَطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ
 وَكِيلًا ﴿[الأحزاب: ٤٨]، وهذه السورة نزلت بالمدينة بعد الخندق فأمره الله في تلك الحال
 أن يترك أذى الكافرين والمنافقين له، فلا يكافئهم عليه لما يتولد في مكافأتهم من الفتنة،
 ولم يزل الأمر كذلك حتى فتحت مكة، ودخلت العرب في دين الله قاطبة، ثم أخذ
 النبي عليه الصلاة والسلام في غزوة الروم، وأنزل الله تبارك وتعالى سورة (براءة)
 وكمل شرائع الدين من الجهاد والحج والأمر بالمعروف فكان كمال الدين حين نزل قوله
 تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم) ﴿[المائدة: ٣]، قبل الوفاة بأقل من ثلاثة أشهر ولما
 نزلت (براءة) أمر الله بنبذ اليهود التي كانت للمشركين وقال فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ
 الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، وهكذا ناسخة لقوله تعالى: (ولا تطع
 الكافرين ودع أذاهم) ﴿[الأحزاب: ٤٨] . وذلك أنه لم يبق حينئذ للمنافقين من يعينه لو
 أقيم عليه الحد، ولم يبقه حول المدينة من الكفار من يتحدث بأن محمداً يقتل أصحابه
 فأمره الله بجهادهم والإغلاظ عليهم..... فحيث ما كان للمنافق ظهور ونخاف من
 إقامة الحد عليه فتنة أكبر من نفعائه عملنا بآية (دع أذاهم) كما أنه حيث عجزنا عن جهاد
 الكفار عملنا بآية الكف والصفح، وحيث ما حصل القوة والعز خطوبنا بقوله
 تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ (١).

وهكذا ينتقل السلم من حكم إلى آخر لا عن هوى يُكسبه ثوب المصلحة، ولكن
 لعلة منضبطة هي التي تنقله من الحكم الأخير إلى الحكم الأول. فإذا زالت تلك العلة
 عاد إلى الحكم الأخير.

ثالثاً: مراعاة مقصد الشارع

إن شريعة الله بينها على جلب المصالح ودفع المفاسد تحقيقاً للقسط الذي جاء
 الأنبياء جميعاً لإقامته، ونزلت الكتب لتحقيقه، ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا
 مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

(١) الصارم السلول على شتم الرسول تحقيق: محي الدين عبد الحميد. (طنطا: مكتبة تاج، ط الأولى ١٣٧٩هـ/

وفى هذا المعنى يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله -: " الشريعة مبناه وأساسها على الحُكْم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد، وهى عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل"^(١) ثم يقدم الإمام ابن القيم صورة من فقه شيخه ابن تيمية - رحمه الله - ترينا مدى فقه الشيخ لمقاصد الشارع فيقول: " وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابى فى زمن التار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معى، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال فدعهم"^(٢) إن إنكار المنكر ليس غاية فى ذاته، وإنما هى وسيلة لتحقيق ما يحبه الله ورسوله من المعروف، ولذا فإنه لا يجوز إنكاره، ولقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات من طواف النساء بالبيت عرايا وأشكالاً من الزنا فما أنكر شىء منها^(٣)، إذا كان عليه الصلاة والسلام يعلم أن ثمة منكر أكبر ينبغى أن يقلعه من النفوس هو الشرك بالله، وأن ثمة معروفاً أكبر ينبغى أن يقرسه فى القلوب هو التوحيد، وأن كل محاولة لتغيير المنكرات المتولدة من الشرك دون اقتلاعه هى جهد ضائع، وعبث لا يليق.

إن إدراك مقاصد الشارع الحكيم قد تجعلنا نؤجل العمل بحكم من الأحكام لعدم تحقق مقصد الشارع إن أمضيناه الآن.

(١) أهلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محى الدين عبد الحميد. (بيروت: دار الفكر، ط الثانية ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م). ج ٣. ص ١٤.

(٢) المصدر السابق. نفس الجزء. ص ١٦.

(٣) المصدر السابق. نفس الجزء. ص ١٥-١٦. وانظر: أنواع النكاح فى الجاهلية فى حديث عائشة رضى الله عنها فى صحيح البخارى. كتاب النكاح. باب من قال: لا نكاح إلا بولي. انظر: صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى. ج ٩. ص ١٨٢-١٨٣.

ولنضرب على ذلك مثالا: قال ﷺ: " لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي"^(١)، إن هذا التوجيه النبوي يحقق مقصده تماماً في المجتمع المسلم الملتزم، فعندما يجد غير المؤمن، وغير التقي نفسه منبوذاً لا يصاحبه أحد، ولا يؤاكلة أحد، يعلم أن لا بد وأن يصلح حاله و يغير سلوكه، فإذا ما أردنا إعمال هذا التوجيه في مجتمعاتنا الزائفة هل سينتج هذا المقصد؟ أم أنه غير المؤمن وغير التقي الذي قد يكون ابناً أو أخاً أو جاراً لك سيفتح له ألف باب ممن أحسنوا فن الغواية والإضلال ليصنعوا منه عدواً للإسلام والمسلمين، في حين أننا إذا أحسنا إليه وفتحنا له قلوبنا وأبوابنا قد نيسر له سلوك سبيل الاستقامة ولو بعد حين.

إن رسول الله ﷺ الذي قال ذلك الحديث هو نفسه الذي يقول لنفر من قريش جاءوا إليه في عمرة القضاء بعد انقضاء الأيام الثلاثة التي اتفقوا معه على قضائها في مكة يطالبونه بالخروج: " أنى قد نكحت منكم امرأة - هي ميمونة رضی الله عنها - فما يضركم أن أمكث حتى أدخل بها، ونضع الطعام فأكل وتأكلون معنا"^(٢).

فلم يمتعه كفرهم أن يدعوهم إلى تناول الطعام معه؛ إذ أن المقصد هنا الذي هو تأليف القلوب غير المقصد هناك الذي هو الزجر والتأديب.

رابعاً: القواعد الفقهية

القواعد جمع قاعدة، وهي في اللغة الأساس، فقواعد البيت: أساسه^(٣).

(١) رواه أبو داود في سننه. كتاب الأدب. باب من يؤمر أن يجالس. ج ٤. ص ٣٥٨. ورواه الترمذي. كتاب الزهد. باب ما جاء في صحبة المؤمن. وقال عنه: هذا حديث حسن. انظر: سنن الترمذي مع شرحها هارضة الأحوذى للإمام ابن العربي. ج ٩. ص ٢٤٢. وقال عنه عبد القادر الأرئوط: إسناده حسن. انظر: مختصر شعب الإيمان للبيهقي بتحقيقه. (دمشق: دار ابن كثير، ط الخامسة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م). ص ١٢٧.

(٢) ابن القيم. زاد المعاد. ج ٣. ص ٣٧٢. انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. تحقيق: مصطفى السقاف وإبراهيم الإيباري وعبد الحفيظ شلبي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ٤. ص ١٤.

(٣) إسماعيل الجوهري. الصحاح. تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار. (القاهرة: بدون مطبعة، ط الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م). مادة "قعد" ج ٢. ص ٥٢٥.

والقاعدة الفقهية فى الاصطلاح: " حكم أغلبى ينطبق على معظم جزئياته"^(١)، و عرفها بعضهم بأنها: " حكم أغلبى يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة"^(٢). وتكتسب القواعد الفقهية أهميتها من أنها:

* تكون الملكة الفقهية لدى الباحث فتيسر عليه تلمس الحكم الشرعى فى كثير من المسائل الفقهية.

* تجمع الفروع والجزئيات المتناثرة التى لا يسهل حفظها واسترجاعها.

* تحقق إدراك مقاصد الشريعة، فإن معرفة القاعدة العامة التى تندرج تحتها مسائل فقهية عديدة يعطى تصوراً واضحاً عن مقصد الشريعة، فقاعدة " الضرر يزال " يفهم منها أن رفع الضرر مقصد من مقاصد الشريعة^(٣).

والقاعدة الفقهية تعتبر دليلاً متى كان لها سند من أدلة الشرع المعتبرة فقاعدة' الأمور بمقاصدها " تصلح دليلاً لأنها قائمة على دليل شرعى معتبر هو حديث الرسول ﷺ الصحيح: " إنما الأعمال بالنيات"^(٤) وكذا ما شابهها من القواعد المستندة إلى أصل شرعى بخلاف القواعد المتولدة عن استقراء المسائل الفقهية والتى لا دليل عليها فهذه لا تصلح حجة^(٥).

وإذا تبين لنا هذا فإن ما سنورده من القواعد الفقهية هنا هو من القواعد التى لها دليل معتبر والصالحة لأن تكون سندا للقول بالتدرج فى التطبيق.

- (١) مصطفى الزرقاء. المدخل الفقهى العام. (دمشق: مطبعة طربين، بدون طبعة ١٣٨٧هـ). ج ٢. ص ٩٤٦.
- (٢) أحمد بن عبد الله بن حميد فى دراسته لكتاب القواعد لأبى عبد الله بن محمد بن أحمد القرى (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامى، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ١. ص ١٠٧.
- (٣) انظر: المصدر السابق. ج ١. ص ١١٢-١١٣.
- (٤) متفق عليه. رواه البخارى فى كتاب الإيمان. باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى. انظر: صحيح البخارى مع شرحه فى فتح البارى. ج ١. ص ١٣٥. ورواه مسلم فى كتاب الإمارة. باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنية. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي. ج ١٣. ص ٥٣.
- (٥) انظر: أحمد بن عبد الله بن حميد فى دراسته لكتاب القواعد لأبى عبد الله بن محمد بن أحمد القرى. ج ١. ص ١١٦.

وبعد أن عرفنا مدلول القواعد الفقهية وأهميتها نقول: إن هذه القواعد أحد أسانيد القول بالتدرج، وسأعرض بعض القواعد الفقهية موضحاً كيف يؤدي إعمالها إلى التدرج في التطبيق.

(أ) واجب في الشريعة مع عجز، ولا حرام مع ضرورة

ذكر هذه القاعدة الإمام ابن القيم - رحمه الله - في كتابه "إعلام الموقعين عن رب العالمين"^(١) وهذه القاعدة تؤدي إلى القول بالتدرج في التطبيق، فعندما يعيش المسلم في وسط يعجز فيه عن إقامة بعض الواجبات الشرعية، أو يضطر فيه إلى ارتكاب بعض المحظورات الشرعية فإن الوجوب يسقط عنه في الصورة الأولى لعدم قدرته على أدائه، كما تسقط الحرمة عنه في الصورة الثانية لاضطراره إليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: " فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وأمر بتقوى الله بقدر الاستطاعة فقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فدللت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه.. فالمتجهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك: إذا اجتهد واستدل فانقى الله ما استطاع كان هذا هو الذى كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقى ما استطاع.

وكذلك الكفار من بلغه دعوة النبي ﷺ في دار الكفر، وعلم أنه رسول فآمن به وآمن بما أنزل عليه، واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره، ولم تمكنه الهجرة إلى دار الإسلام، ولا التزام جميع شرائع الإسلام، لكونه ممنوعاً من الهجرة، وممنوعاً من إظهار دينه، وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الإسلام: فهذا هو مؤمن من أهل الجنة كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون، وكما كانت امرأة فرعون، بل وكما كان يوسف الصديق - عليه السلام - مع أهل مصر، فإنهم كانوا كفاراً، ولم يمكنه أن يفعل

(١) ج ٣، ص ٣١.

معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام؛ فإنه دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوا، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: (وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زُلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن نَّبْعَثَ اللَّهَ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا) [غافر: ٢٤]، وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصراري فلم يطعه قومه في الدخول في الإسلام، بل دخل معه نفر منهم ولهذا لما مات لم يكن هناك أحد يصلى عليه، فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة، خرج بالمسلمين إلى المصلى فصفهم صفوفاً وصلى عليه، وأخبرهم بموته يوم مات وقال: "إن أخاً لكم صالحاً من أهل الحبشة مات" (١)، وكثير من شرائع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت.

وبالجمللة لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها، بل الوجوب بحسب الإمكان (٢).

فقاعدة "لا واجب مع عجز، ولا حرام مع ضرورة" هي أحد أسانيد القول بالتدرج في التطبيق؛ إذ أن المسلم يلتزم من الأحكام ما يقدر عليه وكل ما قدر على أداء حكم التزم به، وهكذا يظل يتدرج في الالتزام ويترقى بحسب قدرته.

(ب) تغيير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحادثة والشخص

لما كانت أحكام الله سبحانه جاءت لتعمل في وسط إنساني متغير، للزمان والمكان والملابسات أثرها في تكيف ذلك الواقع، ومن ثم في تنزيل الأحكام عليه، فإن الفتوى المنظور فيها للواقع

- وليس الحكم - يتغير بتغير الزمان والمكان والحادثة والشخص، قال الإمام تقي

(١) متفق عليه. رواه البخاري في كتاب الجنائز. باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه. انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري. ج ٣. ص ١١٦. وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز. باب التكبير على الجنائز. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي. ج ٧. ص ٢٣.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية. جمع و ترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي السنجدي الحنبلي وابنه محمد. (الرياض: مكتبة المعارف، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ١٩. ص ٢١٦-٢٢٥.

الدين السبكي^(١): " قد يحصل بمجموع أمور حكم لا يحصل لكل واحد منها، وهذا معنى قول مالك^(٢): " يحدث للناس أحكام بقدر ما يحدث لهم من الفجور " فلا نقول أن الأحكام تتغير بتغير الزمان بل باختلاف الصورة الحادثة، فإذا حدثت صورة على صفة خاصة علينا أن ننظر فيها فقد يكون مجموعها يقتضى الشرع له حكماً^(٣) ولنوضح ذلك بالأمثلة الآتية:

١ - من المعلوم أن دية القتل الخطأ على عاقلة الجاني، وكانت العاقلة في زمن الرسول ﷺ وخليفته أبي بكر متمثلة في القرابة من قبل الأب، فلما دون عمر -رضى الله عنه- الديوان^(٤) جعل دية القتل الخطأ على أهل الديوان إذ رأى -رحمه الله- أن النصرة انتقلت من القرابة إلى أهل ديوان القاتل، وهذا مذهب الحنفية^(٥).

يقول الإمام الكاساني^(٦) متصراً لمذهب الحنفية ومدافعاً عن أمير المؤمنين عمر -رضى الله عنه- في جعل دية القتل الخطأ على أهل الديوان مخالفاً -من حيث الظاهر- ما كان عليه الأمر قبله: " لو كان سيدنا عمر -رضى الله عنه- فعل ذلك وحده لكان يجب حمل فعله على وجه لا يخالف فعل الرسول ﷺ، كيف و كان فعله بحضور من

(١) هو: على بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري، أحد الحفاظ المفسرين المناظرين، وهو والد التاج السبكي صاحب طبقات الشافعية، ولد في سبك (من أعمال النوفية بمصر)، واستوفى ابنه أسماء كته في الطبقات، (ت ٧٥٦هـ)، الأعلام، ج ٤، ص ٣٠٢.

(٢) هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة (ت ١٧٩هـ). انظر: أبو نعيم. حلية الأولياء، ج ٦، ص ٣١٦-٣٥٥.

(٣) فتاوى السبكي. (القاهرة: مكتبة القدسي، بدون طبعة ١٣٥٦هـ). ج ٢، ص ٥٧٢.

(٤) الديوان: كلمة فارسية معربة بمعنى الدفتر أو السجل. والمراد منه هنا: المشترك في سجل واحد يجمعهم لخصيصة يشتركون فيها كديوان الجند -مثلاً- وكان عمر بن الخطاب (أول من دون الدواوين في الدولة الإسلامية. انظر: أحمد عطية الله. القاموس الإسلامي. (القاهرة: مكتبة النهضة الإسلامية، ط الأولى ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م). ج ٣، ص ٤٢٨.

(٥) انظر: المرغيناني. الهداية. مطبوعة مع شرحها فتح القدير لكamal ابن الهمام. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ٩، ص ٣٧٢.

(٦) هو: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني أو الكاشاني، فقيه حنفي، اشتهر بكتابه "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" في الفقه الحنفي، (ت ٥٨٧هـ). انظر: الزركلي. الأعلام، ج ٢، ص ٧٠.

الصحابة رضی الله عنهم؟، ولا يظن من عموم الصحابة -رضى الله عنهم- مخالفة فعله ﷺ، فدل ذلك على أنهم فهموا أن التعاقل كان معلولاً بالنصرة وإذا صارت النصره في زمنهم السديوان نقلوا العقل - أى الدية - إلى السديوان، فلا تتحقق المخالفة، وهذا لأن التحمل بالتناصر، وقبل وضع السديوان كان التناصر بالقبيلة، وبعد وضع السديوان صار التناصر بالسديوان، فصار عاقلة الرجل أهل ديوانه^(١).

وهكذا لما انتقلت العلة - التى هى النصره - عبر الزمان من القبيلة إلى السديوان تغير القضاء تبعاً لتحقيق المناط^(٢).

٢- فرض النبى ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط، وهذه المطعومات كانت هى غالب قوت أهل المدينة فى زمنه ﷺ. قال ابن القيم -رحمه الله -: " فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنما عليه صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة أو الأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسّمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائناً ما كان. هذا قول جمهور العلماء وهو الصواب الذى لا يقال بغيره"^(٣).

٣- بحث الإمام الشاطبى^(٤) قضية تعيين أصحاب البدع فآثر الستر عليهم والاكتفاء بذكر خواصهم وعلاماتهم على الجملة ما لم تكن البدعة فاحشة جداً، ثم عقب على رأيه هذا بقوله: " ومن هذا يعلم أنه ليس كل ما يعلم من ما هو حق يُطَلَبُ

(١) بدائع الصنائع. (بيروت: دار الكتاب العربى، ط الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢). ج. ٧. ص ٢٥٦.

(٢) تحقيق المناط: هو أن يقع الاتفاق على عليه وصف بنص أو إجماع فيجتهد فى وجودها فى صورة النزاع كالعلم بأن السرقة هى مناط القطع، فيحقق المجتهد وجودها فى النبات لأخذه الكفن من حرز مثله. انظر: محمد الأمين الشنقبلى. مذكرة أصول الفقه. (المدينة المنورة: المكتب السلفية، بدون طبعة ولا تاريخ). ص ٢٤٤.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين. ج. ٣. ص ٢٣-٢٤.

(٤) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمسى الغرناطى الشهير بالشاطبى، أصولى اشتهر بكتابه: "الموافقات" المتميز بمنهجه الأصولى فيه، وكتابه الآخر "الاعتصام فى نقد البدع"، (ت ٧٩٠هـ). انظر: المراهى. الفتح المين. ج. ٢. ص ٢٠٤-٢٠٥. والأعلام. ج. ١. ص ٧٥.

نشره، وإن كان من علم الشريعة وما يفيد علماً بالأحكام، بل ذلك ينقسم: فمنه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص^(١) وبعد أن أورد عدداً من الأدلة على أنه ليس كل علم يطلب نشره في كل وقت ومع كل أحد أورد ضابطاً لما ينشر وما لا ينشر فقال: "وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صححت في ميزانها فانظر إلى مآلها^(٢) بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإذا لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة على العموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساق فالسكوت عنها هو الجارى على وفق المصلحة الشرعية والعقلية"^(٣).

وهكذا نرى أن لاختلاف الأحوال والأزمان والأشخاص دخلاً في الفتوى، فالأمر قد يساح في حال أو في زمن أو بالنسبة لشخص ويمنع في حال أخرى أو زمن آخر أو بالنسبة لشخص غير الأول.

هذه بعض الأمثلة على تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والشخص، وهذا التغير في الفتوى أحد ركائز أو مستندات القول بالتدرج في التطبيق وبالمثال يتضح المقال:

لقد شرع الله سبحانه لعباده المسلمين بل أوجب عليهم مخالفة أعدائه غير المسلمين في هيئتهم ولبسهم تحقيقاً لتمييزهم ودرءاً لمفسدة الذوبان فيهم، إذ أن المشتركين في هيئة أو زى ينجذب بعضهم لبعض لشعورهم بالاشتراك والمشاركة، لذا نجد الرسول ﷺ ينهى عن التشبه بأهل الكتاب من اليهود والنصارى في أكثر من حديث فيقول: "إن اليهود والنصارى لا يصبغون - أى لا يغيرون شيب رؤوسهم ولحاهم

(١) الموافقات. (بيروت: دار المعرفة، ط الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م). ج ٤. ص ١٩١.

(٢) أى: عاقبتها.

(٣) المصدر السابق. ج ٤. ص ١٩١.

بالصباغ - فخالقوهم^(١)، " خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم وخفافهم " (٢) من تشبه يقوم فهو منهم^(٣).

ومن هذه النصوص يتضح لنا أن الإسلام أوجب على المسلمين مخالفة غيرهم، وحرمة التشبه بهم وتوعد عليه، هذا هو الأصل، لكن متى تقرر ذلك التمييز للمسلمين؟ وهل على المسلم الذي يعيش في وسط غير إسلامي ودار غير دار الإسلام أن يتميز عن غير المسلمين في زيته وهيبته؟

يقول الإمام ابن تيمية مجيباً على هذا السؤال الذي أثرناه: " إن المخالفة لا تكون إلا بعد ظهور الدين وعلوه كالجهد والزام - أي الكفار - بالجزية والصغار، ولما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء فإنه لم يشرع لهم المخالفة، فلما كمل الدين وعلا شرع ذلك.

ومثل ذلك اليوم [لا يزال الكلام لشيخ الإسلام فهو يتحدث عن عصره] لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر لما عليه في ذلك من الضرر. بل يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهر إذا كان في ذلك مصلحة دينية من دعوتهم إلى الدين، والإطلاع على باطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الصالحة، فأما في دار الإسلام والهجرة التي أعز الله فيها دينه، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة، وإذا ظهرت الموافقة والمخالفة لهم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا^(٤).

(١) صحيح البخاري. كتاب الأنبياء. باب ما ذكر عن بني إسرائيل. انظر: البخاري مع الفتح. ج ٦. ص ٤٩٦. ورواه مسلم. كتاب اللباس. باب استحباب خضاب الشيب صفرة أو حمرة ونجريمه بالسواد. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي. ج ١٤. ص ٨٠.

(٢) رواه أبو داود في سننه. كتاب الصلاة. وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته. (بيروت: المكتبة الإسلامية). ج ٣. ص ١٠٦. حديث ٣٢٠٥.

(٣) رواه أبو داود في سننه. كتاب اللباس. حديث ٤٠٣١. وقال عنه الألباني: صحيح. انظر: صحيح الجامع. ج ٥. ص ٢٧٠. حديث ٦٠٨٥.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة ولا تاريخ). ص ١٧٦-١٧٧.

وهكذا نرى أن للزمان دوراً في تنزيل الحكم المناسب، فليس زمان قوة المسلمين وعزتهم كزمان ضعفهم وذلتهم، فعندما تكون الدار التي يعيش فيها المسلم دار حرب أو دار كفر غير حرب، الكلمة ليست فيها للمسلمين، إنما هي لأعداء الإسلام، والأعراف السائدة فيها هي أعراف الكفر، وتميز المسلم فيها مع ضعفه مدعاة للسخرية منه وتبعه وإلحاق الأذى به، كما أن ذلك التمييز يفوت على المسلم فرصة النفاذ إلى قلوب ومجالس الكافرين لدعوتهم وبصرفهم عن تملى حقيقة دعوته^(١) فتكون مصلحة التمييز مفوتة لمصلحة أكبر هي مصلحة الدعوة، ومحقة لمفسدة أعظم هي مفسدة تتبع المسلم وكشفه وإلحاق الأذى به.

إن منهج الإسلام في التغيير لا يغفل الواقع أبداً، " لذلك كان منهج المقاصد، و الغايات، والأهداف والاستطاعات لم يكن جامداً على حالة واحدة من حالات الفرد والمجتمع والأمة والدولة والاستطاعة... ولم يضع قوالب يابسة ليصب الناس فيها بكل أحوالهم وحالاتهم، وإنما كان يتغير بحسب الرؤية المتوفرة، والمصلحة المتحصلة، والهدف المطلوب: يتغير بحسب الظروف والإمكانات، ليستحق أن يقدم القدوة للإنسان في كل ما يعرض له، حتى على مستوى الدعوة والفكر.. كان للحرب خطابه ووسائله، وكان للعهد والسلم شروطه وضوابطه، وكان للنصر فقهه، وللهزيمة فقهها، وكيفيات التعامل معها"^(٢).

وهكذا نرى أن قاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحادثة والشخص تقضى بالتدرج حيث قد يؤخر الالتزام بحكم من الأحكام إلى حين توفر الوسط الملائم للالتزام به.

(١) انظر: الحكمة الرابعة من حكم التدرج في بحث التدرج في التشريع للباحث.

(٢) عمر عبيد حسنة في تقديمه لكتاب المنهج النبوي والتغير الحضاري لعبد العزيز بن مبارك برغوث. (الدوحة:

مطابع الدوحة الحديثة. الكتاب الثالث والأربعون من سلسلة كتاب الأمة الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية القطرية، ط الأولى رمضان ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م). ص ٣٣.

(ج) القواعد الحاكمة عند تعارض الحسنات و السيئات مثل:

- إذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما قدم أو كدهما^(١).

- إذا تقابل مكروهان أو محظوران أو ضرران ولم يمكن الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما^(٢).

قلما يوجد النفع المحض والضرر المحض، إذ شاءت مشيئة الله في كثير من الحالات أن يجتمع في الأمر الواحد نفع و ضرر، والعبرة في نظر الشارع للحكم بصلاح الشيء أو بفساده، بفعله أو تركه إنما هو للغالب، فكل أمر فيه جهتا نفع و ضرر فالعبرة فيه للغالب من الأمرين " فإذا كانت جهة النفع في الشيء هي الغالبة فهو مصلحة بالمعنى العرفي، و إن اشتمل على ضرر مغلوب، وإذا كان جهة الضرر هي الغالبة فهو مفسدة بالمعنى العرفي، و إن اشتمل على نفع مغلوب... ومن المقرر في هذه الحالة أن الجهة المرجوحة المغلوبة من نفع أو ضرر غير مقصودة للشارع في أوامره و نواهيه، بل هي متغاض عنها في سبيل الجهة الراجحة.

- ففي المطلوبات يكون الضرر المرجوح نظير الأشواك في الطريق الموصل إلى الغاية، فهذه الأشواك غير مقصودة الوجود بالنسبة إلى السالك.

- وفي المكروهات يكون النفع المرجوح نظير الريح المادي في عمل سائن يأباه الإنسان فذلك الريح غير مقصود الترك لذاته، بل مقصود الشخص في الترك، إنما هو اجتناب العمل السائن، لا اجتناب الريح^(٣).

وقد قامت أدلة الشرع على هذه القواعد الحاكمة عند التعارض كقوله ﷺ وقد سأله سائل: من أحق الناس بحسن صحابتي يا رسول الله؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك^(٤).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية. ج. ٢٠. ص ٥٧.

(٢) المقري. القواعد. ج. ٢. ص ٤٥٦.

(٣) مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام. (دمشق: مطابع الفباء الأدب، بدون طبعة ١٩٦٧م/ ١٩٦٨م). ج. ١. ص ٩٥-٩٦.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الأدب. باب من أحق الناس بحسن الصحبة. انظر: صحيح البخاري مع

الفتح. ج. ١٠. ص ٤٠١.

ف عند تزامم حق الأم وحق الأب يقدم حق الأم إذ هو الأوجب.

جاء في فتح الباري لابن حجر (١): " الأم تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر، وتقدم في ذلك على حق الأب عند المزاممة " (٢).

قال الله - تعالى -:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ومعنى الآية في قول الجمهور: إنكم يا كفار قريش تستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام، وما تفعلون أنتم من الصد عن سبيل الله لمن أراد الإسلام، ومن كفركم بالله وإخراجكم أهل المسجد منه، كما فعلتم برسول الله ﷺ وأصحابه أكبر جرماً عند الله وقال عبد الله بن جحش:

| | |
|-----------------------------|--|
| تعدون قتلاً في الحرام عزيمة | وأعظم منه لو يرى الرشد راشد |
| صدودكم عما يقول محمد | وكفر به والله راء وشاهد |
| وإخراجكم من مسجد الله أهله | لثلاث يرى لله في البيت ساجد ^(٣) |

وهذه الآية أصل في ارتكاب المحظور الأدنى دفعا لما هو أعلى منه.

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد الكنانى المسقلانى، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، الحافظ المؤرخ. له من المصنفات الكثير التي هي مراجع أهل العلم، أشهر بكتابه: " فتح الباري في شرح صحيح البخارى " وله " لسان الميزان " و " الإصابة في تمييز أسماء الصحابة " و " بلوغ المرام من أدلة الأحكام "، (ت ٨٥٢هـ). انظر: الشوكانى. البدر الطالع. (القاهرة: مطبعة السعادة، بدون طبعة ١٣٤٨هـ). ج ١. ص ٨٧.

(٢) ج ١٠. ص ٤٠٢.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. الجامع لأحكام القرآن. (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط الثانية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م). ج ٣. ص ٤٦.

وهذا التعارض بين الحسنات والسيئات - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -: "باب واسع جداً لاسيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيها آثار النبوة وخلافة النبوة، فإن المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل، ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات وقع الاشتباه والتلاوم، فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات فيرجحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون الذين ينظرون الأمرين.

فينبغي للعالم أن يتدبر أنواع هذه المسائل، وقد يكون الواجب في بعضها - كما بيته فيما تقدم -: العفو عند الأمر والنهي في بعض الأشياء، لا التحليل والإسقاط. مثل أن يكون في أمره بطاعة فعلاً لمعصية أكبر منها، فيترك الأمر بها دفعا لوقوع تلك المعصية مثل أن ترفع مذنباً إلى ذى سلطان ظالم فيعتدى عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضرراً من ذنبه، ومثل أن يكون في نهيه عن بعض المنكرات تركاً لمعروف هو أعظم منفعة من ترك المنكرات، فيسكت عن النهي خوفاً أن يستلزم ترك ما أمر الله به ورسوله مما هو أعظم من مجرد ترك ذلك المنكر.

فالعلم تارة يأمر، وتارة ينهى، وتارة يبيح، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة، كالأمر بالصلاح الخالص أو الراجع، أو النهي عن الفساد الخالص أو الراجع، وعند التعارض يرجح الراجع - كما تقدم - بحسب الإمكان، فأما إذا كان المأمور والمنهى عنه لا يتقيد بالممكن: إما لجهله وإما لظلمه، ولا يمكن إزالة جهله وظلمه فربما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونهيه كما قيل: إن من المسائل مسائل جوائبها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظهر.

فالعلم في البيان والبلاغ كذلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن،

كما أقر الله سبحانه وتعالى إنزال آيات وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ تسليمها إلى بيانها^(١).

ومن هذا النص لشيخ الإسلام ابن تيمية يتبين لنا أن تعارض الحسنات والسيئات قد يدفع المكلف إلى السكوت عن الأمر أو النهي إيثاراً لما هو أصلح وترقباً للوقت المناسب للأمر أو النهي، ومستند شيخ الإسلام ابن تيمية في إباحته ذلك السكوت هو التدرج الكمي في مبدأ نزول الشريعة إذ رأى أن الشارع الحكيم قد سكت عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء حتى تهبأ المناخ الملائم لبيانها وذلك بعلم الإسلام وظهوره فصار الأمر بها أو النهي عنها محققاً للمصلحة الخاصة أو الراجعة.

وهكذا نرى أن القواعد الحاكمة للتعارض بين الحسنات والسيئات - وهي قواعد قام الدليل الشرعي على اعتبارها - تثمر فيما تثمر جواز التدرج في التطبيق.

(د) قاعدة رفع الحرج:

من معالم دين الإسلام وخصائصه رفعه الحرج عن المكلفين أى إزالة كل ما أدى إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال حالاً أو مآلاً^(٢)، وقد تظافت أدلة الكتاب والسنة على تقرير هذا الأصل قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨].

وعن أسامة بن شريك قال: خرجت مع النبي ﷺ حاجاً، فكان الناس يأتونه، فمن قال: يا رسول الله سعيت قبل أن أطوف، أو قدمت شيئاً أو أخرت شيئاً، فكان يقول: لا

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ج ٢٠، ص ٥٧-٥٩.

(٢) انظر: صالح بن عبد الله بن حميد في رسالته للدكتوراة "رفع الحرج في الشريعة الإسلامية" (نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، الكتاب الثلاثون، ط الأولى ١٤٠٣هـ).

حرج لا حرج إلا على رجل اقترض^(١) عرض رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرجَ وهلك^(٢).

ومن هذا يتضح لنا أن رفع الحرج مقصد من مقاصد الشريعة، وعليه فقد قرر العلماء عدداً من القواعد كلها متفرعة عن هذا الأصل مثل قولهم "المشقة تجلب التيسير"^(٣)، و"إذا ضاق الأمر اتسع"^(٤)، ومظاهر رفع الحرج في الشريعة كثيرة متعددة منها ما يظهر في الأحكام المخففة ابتداءً، المراعى فيها قدرة المكلف، ومنها الأحكام المشروعة للأعداء المتطلبة للتخفيف كالرخص المناطة بالمرض والسفر وغير ذلك.

وسأقدم مثلاً لرفع الحرج، هذا المثال يتدرج تحت قاعدة عموم البلوى المستلزمة للتخفيف، هذه القاعدة التي هي فرع عن القاعدة الأم قاعدة رفع الحرج، وهذا المثال ذكره إمام الحرمين الجويني^(٥) حيث قال: "إن الحرام إذا طَبَّقَ^(٦) الزمانَ وأهله، ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلاً، فلهم أن يأخذوا منه قدر الحاجة، ولا يشترط الضرورة التي نرعاها في إحلال الميتة في حقوق آحاد الناس بل الحاجة في حق الناس كافة تنزل

(١) اقترض: اغتاب. وأصله من القرض وهو القطع. انظر: أبو سليمان الخطابي. معالم السنن. (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، بدون طبعة ولا تاريخ) ج ٢. ص ٤٣٣.

(٢) رواه أبو داود في سننه. كتاب المناسك. باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه. ج ٣. ص ٢٨٥. والشاهد فيه: "لا حرج لا حرج". وهو متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الحج. باب الذبيح قبل الحلق. انظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري. ج ٣. ص ٥٥٩. وأخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الحج. باب جواز تقديم الذبيح على الرمي والحلق على الذبيح وعلى الرمي وتقديم الطواف عليها كلها. انظر: صحيح مسلم مع شرح النووي. ج ٩. ص ٥٤.

(٣) الإمام جلال الدين السيوطي. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م). ص ٧٦.

(٤) المصدر السابق. ص ٨٣.

(٥) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، بنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية"، له عدد من المصنفات منها: "البرهان في أصول الفقه" و"نهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية"، (ت ٤٧٨ هـ). انظر: الأعلام. ج ٤. ص ١٦٠.

(٦) طَبَّقَ: يقال: طَبَّقَ السحابُ الجُوءَ، والغيمُ السماءَ، والماءُ وجه الأرض: غَشَاءَ وَغَمَّهُ. المعجم الوسيط. ج ٢. ص ٥٥٠.

منزل الضرورة في حق الواحد المضطر، فإن الواحد المضطر لو صابر ضرورته ولم يتعاط الميتة لهلك، ولو صابر الناس حاجاتهم وتعدوها إلى الضرورة لهلك الناس قاطبة، ففي تعدي الكافة الحاجة من خوف الهلاك، ما في تعدي الضرورة في حق الآحاد^(١).

فالكف الكلي عن الحرام عندما يعم البلاد والعباد فيه من الحرج والمشقة الشيء الكثير فلا تلزم الناس الانتظار إلى بلوغ حالة الضرورة التي يخشى الناس فيها الهلاك لنبيح لهم الأكل من الحرام، بل تكفي الحاجة وهي أقل درجة من الضرورة للإباحة في مثل هذه الصورة لما ذكره إمام الحرمين.

وفي فترة انقطاع العلم وغياب الدولة الحارسة للشرع، الحريصة على إحياء سنن الهدى واستقامة الناس على صراط الله المستقيم تسود أوضاع وأعراف ومعاملات تحول بين الراغبين في الاستقامة وبين إقامة كل ما عرفوه من أحكام الدين وآدابه، بحيث لو أرادوا إقامة كل ما عرفوه من الحق فإنه ينزل بهم من العنت والمشقة قدر فوق احتمالهم وطاقتهم وليس من عادة الشرع في تكاليفه إلزامهم بمثل ذلك فهو لاء يجدون في سنة التدرج مجالاً لرفع الحرج عنهم فيلتزمون ما يطيقون، ويؤجلون ما لا طاقة لهم به وهم ما داموا صادقين في نية الالتزام فسيتألون أجرهم، وسيبلغهم الله عمل ما لم يقدروا عليه الآن.

وإذا كان الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - قد أخذ بسنة التدرج في إقامة العدل وهو أمير المؤمنين في مجتمع يغلب خيره شره، فكيف بمن هو أعزل من القوة وفي وسط الشر فيه غالب، والخير فيه مغلوب؟!!

" عن ميمون بن مهران أن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز قال: يا أبت ما يمنعك أن تمضي لما تريد من العدل، فوالله ما كنت أبالي لو غلّت بي وبك القدور في ذلك، فقال: يا بني إنما أروّضُ الناسَ رياضة الصعب، إني لأريد أن أحسى الأمور من العدل فأؤخر ذلك حتى أخرج معه طمَعاً من طمع الدنيا فيتفروا لهذه ويسكنوا هذه^(٢).

(١) الغياني. غياث الأمم في غياث الظلم. تحقيق: د/ عبد العظيم الديب. (قطر: نشر الشؤون الدينية بدولة قطر، ط الأولى ١٤٠٠هـ). ص ٤٧٨-٤٧٩.

(٢) ابن الجوزي. سيرة عمر بن عبد العزيز. (بيروت: دار الفكر، بدون طبعة ولا تاريخ). ص ٥٧.

فالخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - لا يغفل وهو يقيم العدل عن طبيعة النفس البشرية في حاجتها إلى سياسة تُهَوِّنُ عليها قبول ما لم تألفه من الحق، فيحرص على المزاجية بين تقديم ما يكرهه الناس من العدل مع ما يحبونه من متاع الحياة الدنيا، فيحتملون ما يكرهون لمقارنته ما يحبون، وهو لهذا يؤخر بعض ما يحبه من العدل انتظاراً للفرصة المواتية التي يقبل الناس فيها العدل في هينة ويسر.

مناط التدرج في التطبيق وصوره

إن مناط التدرج في التطبيق هو عدم القدرة التي هي شرط التكليف، أو الوقوع في الحرج الذي هو مرفوع في الشرع، أو الإخلال بالأثر الذي شاء الشارع تحقيقه من الحكم. فحيثما كان المسلم غير قادر على القيام بحكم شرعي، أو كان قيامه بذلك الحكم يوقعه في مشقة زائدة، أو يخل بالأثر الذي شاء الشارع تحقيقه من وراء ذلك الحكم، فإن له مندوحة في التدرج.

ويأخذ التدرج إحدى صورتين:

الصورة الأولى: التأجيل.

الصورة الثانية: الاستثناء^(١).

وسأعرض لكل واحدة منهما بشيء من البيان.

الصورة الأولى: التأجيل

قد يؤجل تنفيذ حكم من أحكام الله لمصلحة معتبرة راجحة، ولا يكون ذلك التأجيل تهاوناً في طاعة الله بل هو عين الطاعة، لما فيه من تحقيق مقاصد الشرع.

وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - في الفصل الذي ترجم له بفصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد في كتابه القيم "

(١) انظر: هبة الحميد النجار. في فقه التدين فهماً وتنزيلاً. ج ٢. ص ١٣٨.

إعلام الموقعين عن رب العالمين 'مثالاً على التأجيل فقال: " المثال الثاني: " أن النبي ﷺ نهى أن تقطع الأيدي في الغزو" (١) رواه أبو داود، فهذا حد من حدود الله تعالى، وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره من حقوق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً كما قال عمر وأبو الدرداء وحذيفة وغيرهم، وقد نص أحمد (٢) وإسحاق بن راهويه (٣) والأوزاعي (٤) وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وذكرها أبو القاسم الخرقى في مختصره فقال: لا يقام الحد على مسلم في أرض العدو، وقد أتى بسر بن أرطاة برجل من الغزاة قد سرق مجنة، فقال: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: " لا تقطع الأيدي في الغزو لقطعت يدك"، رواه أبو داود، وقال أبو محمد المقدسي: وهو إجماع الصحابة، وروى سعيد بن منصور في سننه بإسناده عن الأحوص بن حكيم عن أبيه أن عمر كتب إلى الناس ألا يُجلَدَنَّ أمير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلاً لثلاثا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار، وعن أبي الدرداء مثل ذلك.

(١) سنن أبي داود. كتاب الحدود. باب في الرجل يسرق في الغزو أيقطع؟ ج ٤. ص ٢٠٠. والحديث عنده جاء باللفظ التالي: " عن جنادة بن أمية قال: كنا مع بسر بن أرطاة في البحر فأتى بسارق يقال له: مصدر، قد سرق بختية (ناقة من نوع من الإبل تسمى البخت، وكان قد سرقها قبل ركوبه البحر) فقال: قد سمعت رسول الله ﷺ قال: " لا تقطع الأيدي في السفر" ولولا ذلك لقطعته".

(٢) هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، إمام المذهب الحنبلي، امتحن في القول بخلق القرآن فثبتت به الأمة، له المسند يحتوى على ثلاثين ألف حديث، (ت ٢٤٤هـ)، انظر: القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى. طبقات الحنابلة. (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة ولا تاريخ). ج ١. ص ٢٠-٤. والأعلام. ج ١. ص ٢٠٣.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه، أحد الأئمة، جمع بين الحديث والفقه والورع، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: " إسحاق عندهنا من أئمة المسلمين، وما عبر الجسر أحد أفقه من إسحاق"، (ت ٢٣٨هـ). انظر: تاج الدين السبكي. طبقات الشافعية الكبرى. (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون طبعة ١٣٨٨هـ). ج ٢. ص ٨٣-٩٣. وابن خلكان. وفيات الأعيان. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بدون طبعة ١٩٤٨م). ج ١. ص ١٧٩-١٨٠.

(٤) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، ولد في بعلبك ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها عام ١٥٧هـ وكانت الفتيا تدور بالاندلس على رأيه. انظر: الزركلي: الأعلام. ج ٣. ص ٣٢٠.

وقال علقمة: " كنا فى جيش فى أرض الروم، ومعنا حذيفة بن اليمان، وعلينا الوليد بن عقبة، فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: أتحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعوا فيكم؟" (١).

لقد فقه الصحابة - رضى الله عنهم - ذلك المنهج الذى لا يغفل الواقع ولا المتغيرات، بل يقدرها قدرها، فيوازن بين المصالح والمفاسد، ويقدم ما حقه التقديم فى تلك اللحظة، ويؤخر ما حقه التأخير فى ذلك الظرف، واضعين نصب أعينهم " فرض الوقت " بادئين به مقدمين له، ويتجلى لنا هذا فى الأثر الذى أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه عن أنس قال: " حضرت عند مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر - واشتد اشتعال القتال - فلم يقدرُوا على الصلاة، فلم يصلَّ إلا بعد ارتفاع النهار، فصليناها ونحن مع أبى موسى، ففتح لنا. وقال أنس: وما يسرنى بتلك الصلاة الدنيا وما فيها" (٢).

فهذا جيش المسلمين فى زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يؤجل صلاة الفجر عن وقتها لأنهم لو انشغلوا بالصلاة لفاتهم فتح المدينة التى كانت قاعدة حصينة للفرس، فأثروا الانشغال بعبادة الجهاد والفتح عن عبادة الصلاة التى يمكنهم تداركها بالقضاء.

لقد أدرك صحابة رسول الله ﷺ تلك الحقيقة الكبرى التى ينبغى ألا تغيب عن ذهن كل فقيه ألا وهى: أن الحكم الشرعى لم ينشأ فى فراغ، ولا يعمل فى فراغ، وإنما نشأ فى واقع محدد الملامح والسمات، وعمل فى ذلك الواقع إقراراً أو إلغاءً أو تحويراً، ومن ثم فإنه عند إرادة تطبيق الحكم الشرعى لا بد من ألا تغفل الواقع.

وعند النظر إلى الواقع اليوم قد نجد أن ثمة أحكاماً ينبغى أن تؤجل، لأن ثمة ظروفاً واقعية تستدعى تقديم ما هو أهم منها عليها.

(١) إعلام الموقعين. ج ٣. ص ١٧.

(٢) رواه البخارى. كتاب الخوف. باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو. انظر: صحيح البخارى مع الفتح. ج ٢. ص ٤٣٤.

فمثلاً: حينما يتعد الناس عن الإسلام عقيدة وشريعة، ويصبح التدين مجرد إشباع للفترة بدون تقييد بشرع ضابط محدد، مما يصبغ الحياة كلها بصبغة بعيدة عن الإسلام، فهنا لابد من ترتيب الأولويات.

وترتيب الأولويات هذا يؤدي إلى تقديم أحكام وتأجيل أخرى، بناء على أهميتها المستفادة من قواعد الدين، فليس من جدية هذا الدين أن يخاطب الناس بالتميز في ملابسهم وهم في مجتمع لم يتميزوا عنه بعد في بنائهم النفسي ومسلكهم الأخلاقي وفي خضوعهم لسلطة تحكم فيهم بشرع ربهم، وتوفر لهم مناخاً يسر عليهم الالتزام، ويجعله ضمن منظومة كاملة تحقق الغاية التي لأجلها شرع ذلك الحكم.

وليس من الجدوية في شيء أن تكلف القلة الملتزمة في الخضم الشارد عن الدين وتعاليمه بأن تقاتل المشركين كافة... إن الذي لا يقدر أن يحمي نفسه، وليس له أرض ينطلق منها، ويتحيز لها إن دعت الحاجة إلى التحيز، إن هذا لم يكلفه الله بقتال المشركين كافة، بل لم يكلفه الله بالقتال في سبيله الآن، بل إنما كلفه إتباع خطوات من شأنها إن أداها بأمانة، والتزم بها بإخلاص أن تمكنه بعد حين، أو تمكن أجيالاً من بعده من رفع راية القتال لإقرار الحق وإزهاق الباطل في وقتها المناسب وظرفها الملائم.

وإن لنا في الأطوار التي مر بها تشريع الجهاد لعبرة.

يقول الشيخ محمد الغزالي^(١): "إن رسولنا ﷺ يوم صاح بعقيدة التوحيد كانت مئات الأصنام صفوفاً داخل الكعبة وحوله، وقد ظل ثلاثاً وعشرين سنة يدعو، تدرى متى هدم هذه الأصنام؟ في السنة الحادية والعشرين من بدء الدعوة!!

إنه ما فكر حتى في عمرة القضاء أن يمس منها وثناً - أي قبل فتح مكة بسنة - أما أنتم - يخاطب الشباب - فتريدون الدعوة إلى التوحيد في الصباح، وشن حملة لتحطيم

(١) داهية إسلامي معاصر، له الكثير من المؤلفات في مجال الدعوة، ت في ١٩ شوال ١٤١٦هـ - ٩ مارس ١٩٩٦م، ودفن بالبقيع في المدينة المنورة.

الأصنام في الأصيل! والنتيجة التي لا محيص عنها مصارع متتابعة، ومتاعب متلاحقة، ونزق يحمل الإسلام مغارمه دون جدوى!!.

وأريد أن أؤكد للشباب أن إقامة دين شيء، واستيلاء جماعة من الناس على الحكم شيء آخر، فإن إقامة دين تتطلب مقادير كبيرة من اليقين والإخلاص ونقاوة الصلة بالله، كما تتطلب خبرة رجة بالحياة والناس والأصدقاء والخصوم، ثم حكمة، تؤيدها العناية العليا في الفعل والترك والسلم والحرب...!!^(١).

ونقف إزاء طواف رسول الله ﷺ في عمرة القضاء، والأصنام تحيط بها من كل جانب^(٢)، وأصحابه معه وهم كثر، وبدر وأحد والخندق حاضرة في نفوسهم، وصيحة أبي سفيان يوم أحد: "أعل هبل" ترن في آذانهم، وهم تأسياً برسول الله ﷺ لا يمدون إلى تلك الأصنام بدءاً، لأن أثر الوفاء بالعهد لقريش أبلغ في التأثير من هدم تلك الحجارة، وإن أداء شهادة لهذا الدين من خلال انضباط المسلمين ووفائهم بعهد قريش هو الخطوة الفاعلة لاقتلاع تلك الأصنام، لا من ساحة الكعبة ولكن من قلوب عابديها، وقد كان.

إن تأجيل تغيير المنكر لا يعني كما يتصوره البعض الرضا به ولا إقراره ما دام ذلك التأجيل عن وعي، وعن موازنة لا عن بلاهة أو استهتار.

بل الحق أن هذا التأجيل إنما هو بحسب الصورة والظاهر، وإلا فلا تأجيل في الحقيقة، إذ أن الشيء الذي كان تركه لعذر لا يقال إنه أجل إلا بحسب الصورة.

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله -: "فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدّم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً، ولم يكن تاركة لأجل فعل الأوكد تاركاً واجباً في الحقيقة.

(١) مشكلات في طريق الحياة الإسلامية. الكتاب الأول من سلسلة كتاب الأمة. (قطر: مطابع الدوحة الحديثة، ط الأولى ١٤٠٢هـ). ص ١١٢.

(٢) لم تحطم الأصنام التي حول الكعبة إلا يوم الفتح الأكبر. انظر: ابن هشام: السيرة النبوية. ج ٤. ص ٥٩.

وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدهما، لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمى هذا فعل محرّم باعتبار الإطلاق لم يضر. ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة، أو للدفع ما هو أحرم، وهذا كما يقال لمن نام عن صلاة أو نسيها: إنه صلاها في غير الوقت المطلق قضاءً.

هذا وقد قال النبي ﷺ: "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا كفارة لها إلا ذلك" (١) (٢).

الصورة الثانية: الاستثناء

إن أحكام الشرع لها صفة العموم، إذ هي لصالح العالمين ارتضاها خالقهم العليم بهم وبما يصلحهم في أولاهم وأخراهم، لكن الله - سبحانه - كان يعلم أنه مع اشتراك الخلق في أمور كثيرة إلا أنه قد يقوم ببعضهم أمور خاصة تستدعي انفرادهم بأحكام خاصة تلبية لذلك الظرف الخاص.

مثال ذلك ما رواه سعيد بن سعد بن عباد - رضى الله عنهما - قال: كان بين أبياتنا (٣) ورجل (٤) ضعيف فخبث (٥) بأمة من إمائهم فذكر ذلك سعيد لرسول الله ﷺ

(١) رواه مسلم. كتاب الصلاة. باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيله. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي. ج ٥. ص ١٩٣. وليس فيه: 'فإن ذلك وقتها'. وقد ذكر الألباني أن هذه الزيادة أخرجه ابن عدى وفي سندها مقال، ثم قال: لكن معناها صحيح يشهد له قوله فيما تقدم: 'لا كفارة لها إلا في ذلك' فتأمل. انظر: إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السيل. (بيروت: المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م). ج ١. ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. ج ٢٠. ص ٥٧. ولزید من الفائتة في حكم قضاء الصلاة الفائتة يمكنك الرجوع - إن شئت - إلى رسالة الماجستير (ابن الأمير الصنعاني، حياته وفقهه) للباحث. وقد قدمت لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. وهي مطبوعة على الاستنسل. ص ١٦٠-١٦٨.

(٣) جمع بيت.

(٤) تصغير رجل.

(٥) أى فجر بالزنا بتلك الجارية.

فقال: " اضربوه حده "، فقالوا يا رسول الله إنه أضعف من ذلك، فقال: " خذوا عثكالا^(١) فيه مائة شمراخ^(٢) ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا^(٣).

فهذا الرجل الضعيف الذي إن حَدَّ حَدَّ الْقَوَى الذي هو مائة جلدة هلك أو جَدَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صورة مستثناة من الأصل المقرر تحفظ روحه، وتحقق في الوقت ذاته تطهيره.

قال ابن الأمير الصنعاني^(٤) - رحمه الله - : " وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرض ونحوه لا يطبق إقامة الحد عليه بالمعتاد أقيم عليه بما يحتمله مجموعاً دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العثكول ونحوه، وإلى هذا ذهب الجماهير^(٥).

مثال آخر: الأصل أن الإرضاع إنما يُوَلَّدُ أثره من إثبات المحرمية إذا كان في الحولين من عمر الطفل، دل على ذلك قوله ﷺ: " لا رضاع إلا ما كان في الحولين^(٦).

لكن رسول الله ﷺ عندما جاءته امرأة أبي حذيفة - رضی الله عنهما - وقالت له:

(١) بزنة قرطاس. وهو العذق.

(٢) بزنة عثكال. وهو غصن دقيق في أصل العثكال.

(٣) رواه أحمد. انظر: أحمد بن عبد الرحمن البنا. الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني. ج ١٦. ص ٩٩. ورواه أبو داود في سننه. كتاب الحدود. باب في إقامة الحد على المريض. ج ٤. ص ٢٢٤-٢٢٥. وقال ابن حجر: إسناده حسن، لكن اختلفوا في وصله وإرساله. انظر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام مع شرحه سبل السلام لابن الأمير الصنعاني. (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط الرابعة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م) ج ٤. ص ١٣.

(٤) هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني المعروف كأسلافه بالأمير، مجتهد، اشتهر بكتابه (سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام). (ت ١١٨٢هـ). انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى. ج ٢. ص ١٣٣-١٣٩. ورسالة الماجستير للباحث وعنوانها: ابن الأمير الصنعاني حياته وفقهه.

(٥) سبل السلام. ج ٤. ص ١٣.

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه. (القاهرة: دار المحاسن للطباعة، بدون طبعة ١٣٨٦هـ). ج ٤. ص ١٧٤. قال الدارقطني: لم يسنده عن ابن عيينة إلا الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ. وقال صاحب التنقيح: إنه -يعنى الهيثم بن جميل- وهم في رفع هذا الحديث والصحيح وقفه انظر: الزيلعي. نصب الراية لأحاديث الهداية. (القاهرة: مطبعة دار المأمون، ط الأولى ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م). ج ٣. ص ١١٨-١١٩.

يا رسول الله إن سالماً يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء. فقال: "ارضعه حتى يدخل عليك" (١).

فاستثنى رسول الله ﷺ سالماً من قَصْرِ اعتبار الرضاع في الحولين فقط وخص لامرأة أبي حذيفة أن ترضعه وهو كبير ليصبح لها ابناً، وبذا تذهب الغيرة من صدر زوجها أب حذيفة.

ثم إن من العلماء من اعتبر هذه خصوصية لسالم لا تتعداه إلى غيره ومنهم من ألغى الخصوصية وعدى هذا الحكم إلى كل من هو في مثل حالة سالم.

قال الإمام الشوكاني (٢) - رحمه الله - : "والخاص أنه - أي جواز إرضاع الكبير لتثبيت المحرمية - خاص يوقف على من عرضت له تلك الحاجة واحتاج أن يدخل على امرأته من لا يستغنى عن دخوله بيته وتردده في حاجاته ومصالحه، ومن رده بلا برهان فقد انتصب للرد على رسول الله ﷺ وعلى الشريعة المطهرة. ومن قصره على سالم فقط فقد جاء بما لا يعقل ولا يوافق القواعد المقررة في الأصول" (٣).

وللقائلين بالخصوصية ردودهم وحججهم وليس هذا موضع بسطها...

ومن هذه الأمثلة نرى أن الشارع قد استثنى من عموم الأحكام حالات خاصة لقيام ظروف خاصة تدعو إلى ذلك الاستثناء.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الرضاع. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي. ج ١٠. ص ٣٢.

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار العلماء في اليمن وأشهرهم، ولي قضاء صنعاء ١٢٢٩هـ ومات حاكماً بها، وكان يرى تحريم التقليد، له ١١٤ مؤلفاً، أشهرها: "نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار في شرح أحاديث الأحكام" و"السبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار" شرح فيه ونقد متن الأزهار في فقه الزيدية، و"إرشاد الفحول" في أصول الفقه، و"فتح القدير" في التفسير، (ت ١٢٥٠هـ). انظر: سيرته الذاتية في مؤلفه: "البيدر الطالع". (القاهرة: مطبعة السعادة، بدون طبعة ١٣٤٨هـ). ج ٢. ص ٢١٤/٢٢٥. والأعلام. ج ٦. ص ٢٩٨.

(٣) السبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (بيروت: دار الكتب العلمية. ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م). ج ٢. ص ٤٦٩.

وقد نهج المجتهدون هذا النهج عند قيام ما يقتضى ذلك فى الشرع. فهذا الإمام ابن القيم - رحمه الله - عندما رأى من النساء الحاجات بيت الله من يأتيها الحيض ولما تَطَفُّ طواف الإفاضة الذى هو ركن الحج، فتقع فى عنت ومشقة إن هى انتظرت حتى تطهر لفوات الركب والرفقة العائدين إلى وطنها، هاهو ذا يفتى بجواز طواف الحائض بالبيت طواف الركن إن هى خافت فوات الرفقة مع أن جمهور أهل العلم يحرم ذلك مستدلين بقوله ﷺ لعائشة لما أصابها الحيض فى حجها: " افعلى كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى " (١).

لكن ابن القيم يخالفهم فى منعهم طواف الحائض بالبيت فى زمنه إذ أن الرسول ﷺ يوم قال ذلك القول كان أمراء الحج يحتسبون للحيض حتى يطهرن. يدل على ذلك قوله ﷺ فى شأن صفية زوجه وقد حاضت: " أحبستنا هى؟ " قالوا: إنها قد أفاضت - أى طافت طواف الإفاضة - قال: " فلتنظر إذن " (٢).

فابن القيم - رحمه الله - يستثنى من شرط الطهارة للطواف الحائض إذا خافت فوات الرفقة ويقول بعد بيانه أن أمراء الحج كانوا يحتسبون للحيض حتى يطهرن. " وحيث كانت الطهارة مقدورة لها يمكنها الطواف بها، فأما فى هذه الأزمان التى يتعذر إقامة الركب لأجل الحيض فلا تخلوا من ثمانية أقسام:

أحدها: أن يقال لها: أقيمي بمكة وإن رحل الركب حتى تطهرى وتطوفى، وفى هذا من الفساد وتعريضها للمقام وحدها فى بلد الغربة مع حقوق غاية الضرر لها ما فيه.

الثانى: أن يقال: يسقط طواف الإفاضة للعجز عن شرطه.

الثالث: أن يقال: إذا علمت أو خشيت مجيء الحيض فى وقته جاز لها تقديمه على وقته.

(١) رواه البخارى فى كتاب الحج. باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وأن تسمى على غير وضوء بين الصفا والمروة. انظر: البخارى مع الفتح. ج ٣. ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٢) رواه البخارى فى كتاب الحج. باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت. ولفظه قال: فلا إذن. انظر: البخارى مع الفتح. ج ٣. ص ٥٨٦.

الرابع: إذا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتي في أيام الحج وأنها إذا حجت أصابها الحيض هناك سقط عنها فرضه حتى تصير آيسة، وينقطع حيضها بالكلية.

الخامس: أن يقال: بل تحجج فإذا حاضت ولم يمكنها الطواف، ولا المقام رجعت وهي على إحرامه، تمتنع من النكاح ووطء الزوج حتى تعود إلى البيت فتطوف وهي طاهرة ولو كان بينها وبينه مسافة سنين.

السادس: أن تتحلل إذا عجزت عن المقام حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها.

السابع: أن يقال: يجب عليها أن تستيب من يحج عنها كالمعسوب^(١).

الثامن: أن يقال: بل تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ويسقط عنها ما تعجز عنه من الشروط والواجبات كما يسقط عنها طواف الوداع بالنص، وكما يسقط عنها فرض السترة إذا شلحتها العيب أو غيرهم، وكما يسقط عنها فرض طهارة الجنب إذا عجزت عنه لعدم الماء أو لمرض بها، وكما يسقط فرض اشتراط طهارة مكان الطواف والسعي إذا عرض فيه نجاسة تتعذر إزالتها، وكما يسقط شرط استقبال القبلة في الصلاة إذا عجز عنه، وكما يسقط فرض القيام والركوع والسجود إذا عجز عنه المصلي، وكما يسقط فرض الصوم عن العاجز عنه إلى بدله وهو الإطعام، ونظائر ذلك من الواجبات والشروط التي تسقط بالعجز عنها إما إلى بدل أو مطلقاً.

فهذه ثمانية أقسام لا مزيد عليها ومن المعلوم أن الشريعة لا تأتي بسوى هذا القسم الثامن^(٢).

(١) المعسوب: هو الذي انتهت به العلة وانقطعت حركته. مشتق من العضب وهو القطع. قال في فقه اللغة: "إذا كان الإنسان مبتلى بالزمانه فهو زمن، فإذا زادت زمانته فهو ضمن، فإذا أقعدته فهو مقعد، وإذا لم يبق فيه حراك فهو معسوب". ابن البطال الركبي. النظم المستعذب في شرح غريب المذهب للشيرازي. مطبوع مع المذهب في فقه الإمام الشافعي. (بيروت: دار المعرفة، ط الثانية ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م). ج ١. ص ٢٠٥.

(٢) إعلام الموقعين. ج ٣. ص ٢٦-٢٧.

واليوم قد تحيط بالمكلف ظروف وملابسات تجعل المجتهد يفتيه بحكم يخصه يختلف عما يفتى به الآخرين ممن يشتركون معه في صورة الفتوى ولكنهم يختلفون عنه فيما يحيط بهم من ظروف وملابسات.

إن مريضين قد يشتركان في مرض ومع ذلك لا يصف الطبيب النطاسى لمرضهما دواءً واحداً، بل يعطى الأول دواء، ويعطى الآخر دواء، ولو أعطاهما دواء واحداً لشفى الأول بإذن الله، ولما التانى بإذن الله، لأن الثانى وإن شارك الأول فى مرضه إلا أن لديه أمراضاً أخرى تحتم على الطبيب ألا يغفل عنها ويصف له علاج ذلك المرض... وهكذا المفتى المجتهد.

ولنأخذ مثلاً على ذلك: تلقى العلم الشرعى عن أهل البدع.

الأصل أن العلم الشرعى دين فعلى من يتلقاه أن يطمئن إلى من يتلقى عنه... يطمئن إلى دينه وتقواه وورعه، فلا يتلقى العلم عن مبتدع ولا ماجن، بل يهجر من كان هذا حاله لينزجر ويرتدع بانفضاض الناس عنه، لكن إذا أقفرت البلاد إلا من أمثال هؤلاء ولو ترك التعلم منهم لذهب العلم فإنه فى هذه الحالة يستثنى أهل ذلك الزمان أو أهل تلك البلاد من المنع من التلقى عن أمثال أولئك المبتدعة حفظاً للعلم وصيانة له من الضياع، ويستثنى أهل ذلك الزمان وتلك البلاد من هجر أولئك.

يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : فى مسائل إسحاق بن منصور، عن إسحاق أنه قال لأبى عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل رحمه الله - : من قال: القرآن مخلوق؟ قال: ألحقَّ به كل بلية، قلت: فيظهر العداوة لهم أم يداريهم؟ قال: أهل خراسان لا يقوون بهم.

وهذا الجواب منه مع قوله فى القدرية^(١): لو تركنا الرواية عن القدرية لتركناها عن

(١) القدرية: اسم يطلق على القائلين بقدرة العبد على خلق أفعاله وهم أصناف. انظر: يحيى هاشم حسن فرغلى. نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية. (القاهرة: مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، بدون طبعة ١٣٩١هـ/١٩٧٢م). ص ١٦٧.

أكثر أهل البصرة، مع ما كان يعاملهم به في المحنة من الدفع بالتي هي أحسن، ومخاطبتهم بالحجج يفسر ما في كلامه وأفعاله من هجرهم والنهي عن مجالستهم ومكالمتهم... فإن الهجرة نوع من أنواع التعزير... وعقوبة الظالم وتعزيره مشروط بالقدرة، فلهذا اختلف حكم الشرع في نوعي الهجرتين^(١): بين القادر والعاجز، وبين قلة نوع الظالم المبتدع وكثرته وقوته وضعفه...

فالهجران قد يكون مقصوده ترك سيئة البدعة التي هي ظلم وذنوب وإثم وفساد، وقد يكون مقصوده فعل حسنة الجهاد والنهي عن المنكر وعقوبة الظالمين لينزجروا ويرتدعوا، وليقوى الإيمان والعمل الصالح عند أهله، فإن عقوبة الظالم تمنع النفوس عن ظلمه، وتحضها على فعل ضد ظلمه من الإيمان والسنة ونحو ذلك. فإذا لم يكن في هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها لم تكن هجرة مأمورة بها، كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: أنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية^(٢). فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم سقط الأمر بفعل الحسنة، وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر القوي، وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة، فلو ترك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنة والآثار المحفوظة فيهم. فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب، كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خير من العكس.

ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل. وكثير من أجوبة الإمام أحمد وغيره من

(١) قسم ابن تيمية الهجرة إلى قسمين: هجرة التقوى وهي هجر السيئات. وهجرة التعزير والجهاد وهي نوع من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتكون بمقاطعة أهل البدع والفساد.

(٢) الجهمية: فرقة كلامية تنسب إلى جهم بن صفوان، تقول: إن الإنسان مجبور على أفعاله وأن لا يوصف بشيء مما يوصف به خالقه. وقد تأثرت المعتزلة بهذه الفرقة في قولهم في الصفات وخلق القرآن حتى صار الأئمة المتأخرون: ابن حنبل والبخاري ثم ابن تيمية وابن قيم الجوزية يعنون بالجهمية المعتزلة. انظر: يحيى هاشم حسن فرغلي. نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية. ص ١٧٥-١٩٩، ١٨٠.

الأئمة خرج على سؤال سائل قد علم المستول حاله، وخرج خطاباً لمعين قد علم حاله، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصادرة عن الرسول ﷺ إنما يثبت حكمها في نظيرها^(١).

شروط إعمال التدرج التطبيقي

لكي يقع القول بالتدرج في التطبيق موافقاً لمراد الشارع محققاً لمقاصده فإنه لا بد من توفر شروط أبينها فيما يأتي:

الشرط الأول: العلم

لما كان الحكم الشرعي وليد الدليل الشرعي الذي هو الوحيان: الكتاب والسنة وما اعتبراه من الأدلة كالجماع والقياس فإنه لا بد للأخذ بالتدرج التطبيقي من العلم فلا يحل لكائن من كان أن يقول أو يعمل بالتدرج في التطبيق إلا أن يكون عالماً أو متبعاً لفتوى علم، وإلا كان ذلك التدرج مزلقاً خطيراً يؤدي بصاحبه إلى الانخلاع من ربة التكليف بمحض الهوى والتشهى.

وقد يظن المرء لأول وهلة أن العلم من شأنه أن يضيق باب التدرج في التطبيق أشد ما يكون الضيق، وهذا الظن ليس بصحيح بل العلم يوقف الإنسان على مراد الشارع ومقاصد الشرع فيُضَيِّقُ حيث يجب التضيق ويوسع حيث يلزم التوسيع، وهو في الحالين مبتغ وجه الله لا هوى النفس، بل إنه يمكن القول إن العلم مدعاة إلى التيسير في كل الأحوال، إذ أن اليسر هو طابع هذه الشريعة وشعارها.

ولقد عاب رسول الله ﷺ أولئك الذين يفتون بغير علم فيوقعون الناس في الحرج والضيق فقد روى أبو داود في سننه عن جابر - وهو ابن عبد الله - رضى الله عنهما قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا حجر فشججه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لى رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. ج ٢٨. ٢١٠-٢١٣.

سألوا إذ لم يعلموا، فيما شفاء العى^(١) السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر " أو يعصب " شك الراوى " على جرحه خرقة ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده " (٢).

قال الإمام الخطايبى: " فى هذا الحديث من العلم أنه عابهم بالفتوى بغير علم، وألحق بهم الوعيد بأن دعا عليهم، وجعلهم فى الإثم قتلة له " (٣).

إن المسلم التقى الذى لا علم له قد يتحرج فى غير موطن الحرج فيضع نفسه فى الضيق دونما داع إلى ذلك إلا ما يجده فى نفسه، وذلك هو محض التذوق الذى كرهه الشارع وعاب فاعليه... " جاء فى صفة حجة النبى ﷺ أنه أمر من معه ممن لم يسوقوا الهدى بعد أن ائتمروا أن يتحللوا من إحرامهم ويتمتعوا ويهدوا فمن لم يكن معه هدى فليصم ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع إلى أهله. قال جابر - رضى الله عنه - : فقلنا: حل ماذا؟ قال: الحل كله، قال: فكبر ذلك علينا وضاعت به صدورنا، قال: فخرجنا إلى البطحاء^(٤). قال: فجعل الرجل يقول: عهدى بأهلى اليوم^(٥)، قال: فتذاكرنا بيننا فقلنا: خرجنا حجاجاً لا نريد إلا الحج، ولا ننوى غيره حتى إذا لم يكن بيننا وبين عرفة إلا أربع وفى رواية إلا خمس ليال أمرنا أن نفضى إلى نسائنا فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى من النساء. قال: يقول جابر بيده - قال الراوى - : كأتى أنظر إلى قوله بيده يحركها قالوا:

(١) قوله: " شفاء العى " السؤال. فإن المى هاهنا الجهل ". الإمام الخطايبى. غريب الحديث. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوى. (مكة المكرمة: مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى، مطبعة دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م). ج ١. ص ٦٩٨.

(٢) كتاب الطهارة. باب: فى المجرع يتيمم. ج ١. ص ١٤٢. وقال الألبانى: هذا الحديث ضعفه البيهقى والعسقلانى وغيرهما، لكن له شاهد من حديث ابن عباس يرتقى به إلى درجة الحسن. لكن ليس منه قوله: " ويعصر الخ " فهى زيادة ضعيفة منكورة لورود هذا الطريق الضعيف بها. انظر: كتاب تمام المنة فى التعليق على فقه السنة. (الأردن: المكتبة الإسلامية. والرياض: دار الراجية للنشر، ط الثالثة ١٤٠٩هـ). ص ١٣١.

(٣) معالم السنن مع مختصر سنن أبى داود للمتدرى. تهذيب الإمام ابن القيم. تحقيق: محمد حامد الفقى. (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م). ج ١. ص ٢٠٨.

(٤) اسم موضع فى مكة يعرف بالأبطح.

(٥) كأنهم يستنكرون جماعهم لنسائهم، وهذا ممن محلل ولكن لا زال فى نفسه شىء من الحرج أما الآخرون فلم يتحللوا إلا بعد خطبة رسول الله ﷺ الآتية.

كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ فما ندرى أشىء بلغه من السماء أم شىء بلغه من قِبَلِ الناس فقام فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه فقال: "أبالله تعلموني أيها الناس؟ قد علمتم أنى أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم، افعلوا ما أمركم به فإنى لولا هدى خللت كما تحلون ولكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى"، فحلوا، قال: فواقعنا النساء وتطيننا بالطيب ولبسنا ثيابنا وسمعنا وأطعنا" (١).

إن التحليل والتحرير يجب أن يتلقى من الشارع لا من مألوفات الإنسان ورغباته حتى ولو كان مصدر تلك الرغبات الرغبة فى رضوان الله، فالله هو العليم بعباده وما يصح لهم، وما يصلحهم، وعلى المسلم التقى أن يجعل العلم رائده إلى معرفة حكم الله، وإلا فسيقع فى برائن عدوه إبليس فىسئء من حيث يظن أنه يحسن، ويعصى من حيث يظن أنه يطيع، ورحم الله الإمام ابن الجوزى إذ يقول: "العلم نور، وإن إبليس يحسن للإنسان إطفاء النور ليتمكن منه فى الظلمة، ولا ظلمة كظلمة الجهل" (٢).

الشرط الثانى: النية الصالحة

فلا بد للعامل بالتدرج التطبيقى أو من يفتى غيره به أن تكون نيته منعقدة على طلب رضوان الله والاستعانة بالتدرج على دوام طاعته - سبحانه - وتحقيق مقاصد الشرع وإتيان رخص الله التى يحب - سبحانه - أن تؤتى.

وبغير هذه النية الصالحة قد يصبح التدرج فى التطبيق حيلة للتخلص من أحكام الشرع، وضرباً من مخادعة الله والذين آمنوا يهلكُ به المرء نفسه ويوردها النار وبئس المصير.

(١) انظر: محمد ناصر الألبانى. حجة النبى (كما رواها عنه جابر رضى الله عنه، وقد استخرجها من صحيح مسلم وأضاف إليها زيادات من كتب السنة الأخرى جعلها بين أقواس ورمز لمخرجيها، وقد أثرت حذف تلك الأقواس والرموز لسهولة الرجوع إلى الأصل، ولعدم توقف إدراك المقصود على اختلاف الروايات. بيروت: المكتب الإسلامى، ط السابعة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م). ص ٦٠-٦٦.

(٢) نقد العلم والعلماء أو تليس إبليس. (القاهرة: المطبعة المتريفة، بدون طبعة ولا تاريخ). ص ٣١٥.

إن صورة العمل ليست هي التي تحدد قيمته وقبوله عند الله بل لا بد من النية الصالحة التي بها صحة الأعمال وقبولها، فقد روى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه سمع النبي ﷺ يقول: "الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت لدينا يصبها، أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه" (١).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : " حديث النية يدخل في سبعين باباً من الفقه، وما ترك لمبطل، ولا مضار، ولا محتال حجة إلى لقاء الله تعالى " (٢).

إن المضطر الذي غص بلقمة طعام وليس عنده ماء يُزِيلُ به غُصَّتَه أجاز له الشارع أن يتناول جرعة خمر إن لم يكن بجانبه غيرها لإنقاذ روحه، فإذا لم تكن عنده نية صالحة واهتبلها فرصة ليسكر فهو معتد، ونيته الخبيثة أوقعته في الإثم وإن عذره الناس الذين لا قدرة لهم على شق قلبه.

ورحم الله الإمام ابن القيم حيث قال: " فأما النية فهي رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي عليه يبني، فإنها روح العمل وقائده وسائقه، والعمل تابع لها يبني عليها، يصح بصحتها ويفسد بفسادها وبها يستجلب التوفيق، وبعدمها يحصل الخذلان، وبحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة، بين مريد بالفتوى وجه الله ورضاه والقرب منه وما عنده، ومريد بها وجه المخلوق ورجاء منفعتة وما يناله منه تخويفاً أو طمعاً، فيفتى الرجلان بالفتوى الواحدة وبينهما في الفضل والثواب أعظم مما بين المشرق والمغرب. هذا يفتى لتكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر ورسوله هو المطاع، وهذا يفتى ليكون قوله هو المسموع وهو المشار إليه وجاهه هو القائم سواء وافق الكتاب والسنّة أو خالفهما، فالله المستعان " (٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عبد الرؤوف المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. (القاهرة: المكتبة التجارية، ط الأولى ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م). ج ١. ص ٣٢.

(٣) إعلام الموقعين. ج ٤. ص ١٩٩.

إن توفر النية الصالحة هو الكايح عن إتباع الهوى وعن التعامل الكاذب وعن إصدار الأحكام دون فقه لهدى الله ورسوله ﷺ وفقه بالواقع، ومن ثم فهو الضمان لأن يظل التدرج فى التطبيق فى دائرته المأمونة المنضبطة بقواعد الشرع.

الشرط الثالث: المعرفة الواسعة بالزمان والمكان والناس

إن التدرج فى التطبيق بحاجة إلى فقه الواقع كما هو بحاجة إلى فقه النص وصلاحيبة النية، وما لم يكن الأخذ بالتدرج فى التطبيق أو المفتى به على بصيرة بالواقع وما يحفه من ملايسات فإنه لن يحسن إعمال التدرج فى التطبيق بل سيكون إما مُفْرِط أو مُفْرَط، ولقد ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله - مقالة الإمام أحمد فيما ينبغي أن يتحلى به المفتى من الصفات، ومنها: معرفة الناس ثم شرح ذلك فقال: " فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتى والحاكم فإن لم يكن فقيهاً فيه - يعنى فى العلم بالناس - فقيهاً فى الأمر والنهى ثم يطبق أحدهما على الآخر، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح، فإنه إذا لم يكن فقيهاً فى الأمر له معرفة بالناس تصوّر له الظالم صورة المظلوم وعكسه، والمحق بصورة المبطل وعكسه، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال، وتصور له الزنديق فى صورة الصديق، والكاذب فى صورة الصادق، وليس كل مبطل ثوب زور تحتها الإثم والكذب والفجور، وهو - يعنى المفتى - لجهله بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا، بل ينبغي له أن يكون فقيهاً فى معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال وذلك كله من دين الله" (١).

وأضيف إلى ذلك ضرورة معرفة حال من يُفتى به بالتدرج وقدرته ومعرفة البيئة التى يعيش فيها والمهمة المنوطة به والأثر المترتب على سلوكه.

إن حامل العلم الذى لا دراية له بالواقع لن تصيب فتواه حكم الله، إذ أنه لا بد من معرفة الواجب والواقع، وبمعرفة منهما معاً قد يخلص الفقيه إلى أن هذا الواقع له حكم يخصه.



النتائج والتوصيات

نختم هذا البحث بما انتهى إليه من نتائج وما يقدمه من توصيات نجملها فيما يأتي:

أولاً: القول بالتدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية تطرحه فئة من الناس هدفهم من طرحه التفلت من شريعة الله يدل على ذلك واقعهم الذي لا يفصح عن رغبة في الاستسلام لشرع الله وصياغة حياتهم وفقه.

وتطرحه فئة أخرى باعتباره الطريق الموصل إلى الدخول في السلم كافة (يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿البقرة: ٢٠٨﴾) فهو خطوة على الطريق الصاعد المتهدى بتطبيق شرع الله كاملاً في جوانب الحياة كلها.

ثانياً: القول بالتدرج في التطبيق له ركائزه والتي تتمثل في:

أ - التدرج في التشريع.

ب - النسء.

ج - مراعاة مقصد الشارع الحكيم.

د - القواعد الفقهية.

ثالثاً: مناط التدرج في التطبيق هو: عدم القدرة التي هي شرط التكليف أو الوقوع في الحرج الذي هو مرفوع في الشرع، أو الإخلال بالأثر الذي شاء الشارع تحقيقه من الحكم.

رابعاً: يأخذ التدرج إحدى صورتين:

الصورة الأولى: التأجيل.

الصورة الثانية: الاستثناء.

خامساً: لكي يقع التدرج في التطبيق موافقاً لمراد الشارع محققاً لمقاصده فإنه لا بد من توفر الشروط الآتية:

أ- العلم.

ب - النية الصالحة.

ج - المعرفة الواسعة بالزمان والمكان والناس.

هذا ويوصى الباحث إخوانه المشتغلين بالعلوم الشرعية بمزيد من بذل الجهد للكتابة في موضوع التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية إذ لا يزال هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من الإثراء.

ويقترح الباحث استكتاب أهل العلم في هذا الموضوع من خلال مؤتمر علمي أو ' ملف ' في المجلات العلمية الرصينة.

ومن خلال الموافقة أو المخالفة تتلاقح الآراء، ويحسن النية والإخلاص تثمر الخير والنفع والصواب إن شاء الله، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

* * *

المصادر والمراجع

ابن الأمير الصنعاني. محمد بن إسماعيل.

١ - سبل السلام. (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط الرابعة ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م).

إسماعيل. شعبان محمد.

٢ - القراءات أحكامها و مصادرها. (جدة: دار الأصفهاني للطباعة، من مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، سلسلة دعوة الحق، الكتاب التاسع عشر، شوال ١٤٠٢هـ).

الأشقر. عمر سليمان (الدكتور).

٣ - تاريخ الفقه الإسلامي. (الكويت: مكتبة الفلاح، ط الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

الأصفهاني. أبو نعيم.

٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. (القاهرة: مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة، بدون طبعة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م).

الألباني. محمد ناصر الدين.

٥ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. (بيروت: المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

٦ - تمام المنة في التعليق على فقه السنة. (الأردن: المكتبة الإسلامية. و الرياض: دار الراجعية للنشر، ط الثالثة ١٤٠٩هـ).

٧ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم. (بيروت: المكتب الإسلامي، ط السابعة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

٨ - صحيح الجامع الصغير وزيادته. (بيروت: المكتب الإسلامي، بدون طبعة ولا تاريخ).

ابن البياض. أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري.

٩ - الإقناع في القراءات السبع. حققه: د / عبد المجيد قطامش. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٣هـ).

برغوث. عبد العزيز بن مبارك.

١٠ - المنهج النبوي والتغيير الحضاري. (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة. الكتاب الثالث والأربعون

من سلسلة كتاب الأمة الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، ط الأولى

رمضان ١٤١٥هـ / فبراير ١٩٩٥م).

ابن بطال الركيبي. محمد بن أحمد.

١١ - النظم المستعذب في شرح غريب المذهب للشيرازي. مطبوع مع المذهب في فقه الإمام الشافعي. (بيروت: دار المعرفة، ط الثانية ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م).

البناء. أحمد عبد الرحمن (الشيخ).

١٢ - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. (القاهرة: دار الشهاب، بدون طبعة ولا تاريخ).

الترمذي. أبو عيسى محمد بن سورة.

١٣ - سنن الترمذي مع شرحها عارضة الأحوذى للإمام ابن العربي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

ابن تيمية. أحمد بن عبد الحلیم الحراني.

١٤ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة ولا تاريخ).

١٥ - الصارم المسلول على شاتم الرسول. تحقيق: محيى الدين عبد المجيد. (طتطا: مكتبة تاج، ط الأولى ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م).

١٦ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. (الرباط - المغرب: مكتبة المعارف بدون طبعة ولا تاريخ).

ابن الجوزي. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن.

١٧ - تلبیس ابلیس. (القاهرة: المطبعة النيرية، بدون طبعة ولا تاريخ).

١٨ - سيرة عمر بن عبد العزيز. (بيروت: دار الفكر، بدون طبعة ولا تاريخ).

الجوهري. إسماعيل.

١٩ - الصحاح. تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار. (القاهرة: بدون مطبعة، ط الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م).

الجويني. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف.

٢٠ - غياث الأمم في التياث الظلم. تحقيق: د / عبد العظيم الديب. (قطر: نشر الشؤون الدينية بدولة قطر، ط الأولى ١٤٠٠ هـ).

ابن حجر العسقلاني. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي.

٢١ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام مع شرحه سبل السلام لابن الأمير الصنعاني. (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ط الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م).

- ٢٢ - فتح الباري شرح صحيح البخارى. (بيروت: دار المعرفة، بدون طبعة ولا تاريخ).
بن حميد. صالح بن عبد الله.
- ٢٣ - رفع الخرج في الشريعة الإسلامية. (نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى الكتاب الثلاثون، ط الأولى ١٤٠٣ هـ).
الحنبلى. ابن رجب.
- ٢٤ - الذليل على طبقات الخطابلة. (القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م).
الخطابى. أبو سليمان حمد بن محمد.
- ٢٥ - أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى. (مكة المكرمة: مطابع مؤسسة مكة لطباعة والإعلام، من منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى، مركز إحياء التراث الإسلامى، ط الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م).
- ٢٦ - غريب الحديث. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزاوى. (مكة المكرمة: مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى. مطبعة دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م).
- ٢٧ - معالم السنن مع مختصر سنن أبى داود للمنذرى وتهذيب الإمام ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقى. (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م).
ابن خلكان.
- ٢٨ - وفيات الأعيان. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بدون طبعة ١٩٤٨ هـ).
الدارقطنى.
- ٢٩ - سنن الدارقطنى. (القاهرة: دار المحاسن للطباعة، بدون طبعة ١٣٨٦ هـ).
أبو داود. سليمان بن الأشعث السجستاني.
- ٣٠ - سنن أبى داود. تحقيق: محى الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، ط الثانية ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م).
الزرقاء. مصطفى (الدكتور).
- ٣١ - المدخل الفقهي العام. (دمشق: مطبعة طربين، بدون طبعة ١٣٨٧ هـ).
- ٣٢ - المدخل الفقهي العام. (دمشق: مطابع ألف باء الأديب، بدون طبعة ١٩٦٧ م / ١٩٦٨ م).
الزركشى. الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله.
- ٣٣ - البرهان فى علوم القرآن. (بيروت: دار الفكر، ط الثالثة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).

- الزركلى. خير الدين.
- ٣٤- الأعلام. (بيروت: دار العلم للملايين، ط الخامسة ١٩٨٠ م).
- الزيعلى. جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفى.
- ٣٥- نصب الرأفة لأحاديث الهدأفة. (القاهرة: مطبعة دار المأمون، ط الأولى ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م).
- السبكى. تاج الدين.
- ٣٦- طبقات الشافعية الكبرى. (القاهرة: مطبعة عيسى البابى الحلوى، بدون طبعة ١٣٨٨ هـ).
- السبكى. الإمام أبو حسن قسى الدين على بن عبد الكافى.
- ٣٧ فتاوى السبكى. (القاهرة: مكتبة القدسى، بدون طبعة ١٣٥٦ هـ).
- السروى. على عبد الجبار (دكتور).
- ٣٨- التدرج فى التشريع. (بحث نشره فى مجلة مركز صالح كامل للاقتصادى الإسلامى - جامعة الأزهر. السنة الأولى، العدد الثانى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م).
- السيوطى. الإمام جلال الدين.
- ٣٩- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٣٧٩ هـ / ١٣٩٩ م).
- الشاطبى. الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمى.
- ٤٠- الموفقات. (بيروت: دار المعرفة، ط الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م).
- الشافعى. محمد بن إدريس.
- ٤١- الرسالة. تحقيق: الشيخ أحمد شاكى. (بدون بيانات عن مكان النشر أو الطبعة أو تاريخ الطبع).
- الشنقىطى. محمد الأمين.
- ٤٢- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر. (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، بدون طبعة ولا تاريخ).
- اشوكانى. محمد بن على بن محمد.
- ٤٣- البدر الطالع (القاهرة: مطبعة السعادة، بدون طبعة ١٣٤٨ هـ).
- ٤٤- السيل الجرار المشدق على حدائق الأزهار. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. (بيروت: دار الكتاب العلمية، ط الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير.
- ٤٥- تاريخ الطبرى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (القاهرة: دار المعارف، بدون طبعة ولا تاريخ).

عظية الله. أحمد.

٤٦ - القاموس الإسلامي. (القاهرة: مكتبة النهضة الإسلامية، ط الأولى ١٩٨٦هـ / ١٩٦٦م).
الغزالي. محمد (الشيخ).

٤٧ - مشكلات في طريق الحياة الإسلامية. الكتاب الأول من سلسلة كتاب الأمة. (قطر: مطابع
الدوحة الحديثة، ط الأولى ١٤٠٢هـ).
فرغل. يحيى هاشم حسن.

٤٨ - نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية. (القاهرة: مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، بدون
طبعة ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م).
الضيوي. أحمد بن محمد.

٤٩ - المصباح النير. (بيروت: مكتبة لبنان، بدون طبعة ولا تاريخ).
القرطبي. أبو عبد الله محمد بن محمد الأتصاري.

٥٠ - الجامع لأحكام القرآن. (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط الثانية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م).
القزويني. الإمام أبو المعالي عمري بن عبد الرحمن.

٥١ - مختصر شعب الإيمان. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط. (دمشق: دار ابن كثير، ط الخامسة
١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

ابن قيم الجوزية. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي.

٥٢ - إلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار الفكر، ط
الثانية ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

٥٣ - زاد المعاد في هدى خير العباد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. (بيروت:
مؤسسة الرسالة، ط العاشرة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
الكاساني. الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود.

٥٤ - بدائع الصنائع. (بيروت: دار الكتاب العربي، ط الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
لا شين. موسى شاهين (الدكتور).

٥٥ - الأكلئ الحسنان في علوم القرآن. (القاهرة: مطبعة دار التأليف، بدون طبعة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م).
مجمع اللغة العربية بمصر.

٥٦ - المعجم الوسيط. (قطر: مطابع قطر الوطنية، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدون
طبعة ولا تاريخ).

المراعى. عبد الله مصطفى (الشيخ).

٥٧ - الفتح المبين فى طبقات الأصوليين. (القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، بدون طبعة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م).

المرضىنانى. شيخ الإسلام برهان الدين أبو الحسن على بن عبد الجليل.

٥٨ - الهداية. مطبوعة مع شرحها فتح القدير لكمال ابن الهمام. (بيروت: دار إحياء التراث العربى. بدون طبعة ولا تاريخ).

المقرى. أبو عبد الله محمد بن أحمد.

٥٩ - القواعد. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامى، بدون طبعة ولا تاريخ).
المنافى. عبد الرؤوف.

٦٠ - فيض القدير شرح الجامع الصغير. (القاهرة: المكتبة التجارية، ط الأولى ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م).
النجار. عبد المجيد (الدكتور).

٦١ - فى فقه التدين فهماً و تنزيلاً. الكتاب الثالث والعشرون من سلسلة كتاب الأمة التى تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية و الشئون الدينية بدولة قطر. (الدوحة - قطر: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، ط الأولى جمادى الآخرة ١٤١٠هـ).

ابن التجار. محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى الحنبلى.

٦٢ - شرح الكوكب المنير. تحقيق: د/ محمد الزحيلي و د/ نزيه حماد. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامىة، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

النوى. الإمام محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف.

٦٣ - شرح صحيح مسلم. (بيروت: دار الفكر، بدون طبعة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).
ابن هشام.

٦٤ - السيرة النبوية. (بيروت: دار إحياء التراث العربى، بدون طبعة ولا تاريخ).

أبو يعلى. القاضى أبو الحسين محمد.

٦٥ - طبقات الحنابلة. (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة ولا تاريخ).